وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عمار ثليجي الأغواط
كلية العلوم الإجتماعية
قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

الموضوع :

مشاريع دعم تشغيل الشباب

(دراسة ميدانية لشباب ولاية الاغواط)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع و الديموغرافيا

تخصص: تنمية وسكان

من إعداد الطالبة :
ـــ مارية بن الجربـــة

تحت إشراف :
ـــ بلخير بساس

لجنة المناقشة

الدكتور حجاج..... رئيسا

الدكتور النوعي عطاء الله..... مناقشا

الدكتور بلخير بساس ..... مشرفا

السنة الدراسية 2017-2018

بسم الله الرحمن الرحيم
المشوي

كلمة شكر

أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي مدّني بالقوة والصبر
على مواصلة هذا العمل وإتمامه.
كما أتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير إلى الأستاذ
"بلخير بساس"

لتفضّله بالإشراف على هذه المذكرة.

و الى جميع أساتذة كلية العلوم الاجتماعية والانسانية
بجامعة عمار ثليجي- بالأغواط-
و كل من لم يسعفني الحظ
في ذكر أسمائهم أتقدم لهم بالشكر الجزيل

مارية

إهداء

أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى أعز ما أملك في الأرض وأكثر من أحببت.

إلى امي وروح والدي اللذين أتمنى أن يجازيهما الله عز وجل بأفضل و أنعم جزائه

إلى إخوتي وأخواتي.

دون أن أنسى زملاء الدراسة

وإلى كل من ساعدني في إنجاز هذا البحث المتواضع سواء من بعيد أو من قريب

خاصة الأستاذ بلخير بساس.

مارية

كلمة شكر	
اهداء	
الفهرس	**الصفحة**
ملخص الدراسة	
مقدمة	أ
الفصل الاول :الاطار المنهجي للدراسة	
1-اسباب اختيار موضوع الدراسة	04
2-اهداف الدراسة	04
3-اهمية الدراسة	04
4-صعوبات الدراسة	04
5-الاشكالية	05
6-فرضيات الدراسة	06
7-تحديد المفاهيم	06
8-الدراسات السابقة	08
9-المقاربة النظرية	10
الفصل الثاني : ظاهرة البطالة لدى الشباب	
1.دراسة بطالة الشباب	13
2.اسباب بطالة الشباب	14
3.فئات البطالين	17
4.آثار البطالة	19
5.سوسيولوجية الشباب المستثمر	21
6.القضاء على البطالة	21
7. اختيار الشباب للمشاريع الإستثمارية	23
خلاصة الفصل	26
الفصل الثالث : سياسات التشغيل في الجزائر	
تمهيد	28
مراحل سياسة التشغيل.	29
1 مرحلة التحضير و التحليل	29

2 المرحلة التخطيطية الاولى (1967-1979)	29
3 المرحلة التخطيطية الثانية (1980-1999)	32
4-سياسة تشغيل الشباب:	34
5-برنامج تشغيل الشباب:	34
6-أجهزة مكافحة البطالة	41
7-برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة	43
8- نتائج سياسات التشغيل في الجزائر	44
خلاصة الفصل	46
الفصل الاول : الاجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	
1-الاجراءات المنهجية للدراسة	48
1-1كيفية تحديد العينة	49
1-2التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	49
الفصل الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية	
1-خصائص افراد العينة	54
2-تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الاولى : الكفاءة المهنية والخبرة	59
3-تحليل البيانات المتعلقة بالفرضية الثانية : المراقبة والمتابعة الدورية للوكالة	67
الاستنتاج العام	76
خاتمة	78
قائمة المصادر والمراجع	80
الملاحق	

فهرس الجداول والأشكال:

فهرس الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب الجنس	54
02	توزيع المبحوثين حسب السن	55
03	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية	56
04	توزيع المبحوثين حسب المنطقة السكانية	57
05	توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية نشاطهم	58
06	توزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع ونجاحه	59
07	جدول كارل بيرسون للفرضية الاولى	60
08	توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والنظرة المستقبلية للمشروع	60
09	توزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع والنظرة المستقبلية له	61
10	توزيع المبحوثين حسب ركيزة المشروع وطريقة اختياره	62
11	توزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع ووجوده في المنطقة	63
12	توزيع المبحوثين حسب الجنس ومعهد الحصول على الشهادة	64
13	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي ومعهد الحصول على الشهادة.	65
14	توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والجنس	67
15	توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمستوى التعليمي	68
16	توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمنطقة السكانية	69
17	توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والمتابعة الدورية للوكالة.	70
18	المبحوثين حسب السن والنظرة المستقبلية للمشروع	71
19	:توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمساعدات التي قدمتها الوكالة	72
20	توزيع المبحوثين حسب القيمة المقدمة من الوكالة ونجاح المشروع	73

21	توزيع المبحوثين حسب المتابعة الدورية للوكالة ونجاح المشروع	74
22	جدول كارل بيرسون للفرضية الثانية	74

فهرس الأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
01	توزيع المبحوثين حسب الجنس	53
02	توزيع المبحوثين حسب السن	54
03	توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية	55
04	توزيع المبحوثين حسب المنطقة السكانية	56
05	توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية نشاطهم	57

ملخص الدراسة :

نتيجة الضغوطات والتغيرات التي شهدتها وتشهدها بيئة عمل المؤسسات، تزايد الوعي بضرورة دمج أبعاد المسؤولية الاجتماعية في الممارسات الاقتصادية للمؤسسات المصغرة الخاصة في كل عمليات التنمية، باعتبارها شريكا كاملا في الحياة اليومية للمجتمع .فالتزام الشباب بتبني المسؤولية الاجتماعية يرتكز بالدرجة الأولى على قناعاته و ما يتمتع به من سمات مبادراتية تؤمن بضرورة المساهمة في رقي المجتمع وتطوره وفق ما تمتلكه المؤسسة من موارد و إمكانات، وهنا يبرز دور الوكالة الوطنية لتدعيم و تشغيل الشباب ANSEJ في غرس وتنمية روح المبادرة لدى الشباب المدعمين من طرف الوكالة وغرس مفاهيم المسؤولية الاجتماعية ضمن منظور استراتيجي أكثر تنظيما و فعالية، ليضمن التوافق بين الأداء الاقتصادي و الأداء الاجتماعي والأخلاقي والقانوني.

وقد اتضح من خلال هذه الدراسة أن وكالة الاغواط لا تمارس الدور المنشود منها لا على صعيد القرض عند دراسة المشروع، ولا على صعيد التكوين المقدم للشباب ، حيث اقترحت الدراسة ضرورة تضمين محور يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في برامج التكوين ومتابعة الشباب المستثمر بصفة دائمة للممارسة والتحلي بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية : الشباب ، الكفاءة المهنية ، المشروع ، الاستثمار .

Abstract :

As a result of the pressures and changes experienced by the institutional environment, there is a growing awareness of the need to integrate the dimensions of social responsibility into the economic practices of private microenterprises in all development processes as a full partner in the daily life of society. The commitment of young people to the adoption of social responsibility is based primarily on the convictions and the characteristics of initiatives that believe in the need to contribute to the advancement of society and development, according to the resources and potentials of the Foundation, and here highlights the role of the National Agency for the Promotion and Employment of Youth ANSEJ in instilling and developing entrepreneurship among young people Supported by the Agency and instilling social responsibility concepts within a more structured and effective strategic perspective to ensure compatibility between economic performance and social, moral and legal performance.

It is clear from this study that the Agency does not play the role of the desired loan not at the level of the loan when the study of the project, and at the level of training provided to young people, where the study suggested the need to include a focus on social responsibility in the training programs and follow-up young investors permanently to practice and the dimensions of responsibility Social.

Keywords: Youth, Professionalism, Project, Investment.

مقدمة

مقدمة:

يعد موضوع الاستثمار من المواضيع التي نالت اهتماما كبيرا من قبل الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وذلك نظرا لعلاقتهم الوثيقة بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وما مدى تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في الظروف الراهنة التي تتسم بموجة من التطورات العلمية والتي اصبحت مظهرا من مظاهر العصر الحديث وكذا لكون الاستثمارات احد أسس التي يجب على المؤسسة أن تركز عليها لضمان بقائها واستمرارها في مزاولة نشاطها وتحقيق الديناميكية التي تسعى اليها وذلك باستخدام الامثل للموارد المتاحة من خلال ترشيد القرارات الاستثمارية وبالتالي التخفيف من درجة المخاطر وايجاد نوع من الأمان للأموال المستثمرة وتحقيق مستوى من العائد.

فالمشروع هو عصب المؤسسة الاقتصادية وعامل محدد لوجودها واستمراريتها، كما يعتبر من الادوات المساعدة للتنمية خاصة لو تم التخطيط لها بشكل جيد، فالمشروع الاستثماري يمكن ان يكون نشاط جديد بالكامل او يشكل اضافات رأسمالية للمشروع القائم كما قد يقتصر على تجديد واستبدالات لبعض الاصول والموجودات او طرق الانتاج والتكنولوجيا كما يهدف المشروع الاستثماري الى تحقيق الربح والعائد الاقتصادي أي المشروع الإنتاجي.

وتعد عملية تمويل هذه المشاريع أصعب وأهم العمليات لأن المشروع الاستثماري يتوقف على فعالية هذا الأخير في التنمية من خلال تحقيق عوائد كبيرة بأقل التكاليف، وكذا دراسة وتحليل المخاطر التي يمكن أن تعرقل هذا المشروع مثل مخاطر عدم التسديد .ويتم تمويل المشاريع الاستثمارية بطريقتين:

- إما بالتمويل الذاتي أي تقوم المؤسسة بتمويل المشروع عن طريق التدفقات النقدية المحققة أو أرباح المؤسسة أو عن طريق التمويل الخارجي وذلك باللجوء إلى مختلف الهيئات المالية الأخرى ، وذلك لتحقيق قفزة نوعية في الاقتصاد الوطني .

وعليه فقد اتبعت الدولة الجزائرية استراتيجيات في شكل أليات داعمة للمشاريع الاستثمارية من بينها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وهذا لتقديم الإعانات المالية والإدارية لبناء مشا ريع استثمارية ، وتحفيز المبادرة الفردية والجماعية في القدرة على الاستثمار والإنشاء والتمويل كل هذه الإجراءات تهدف إلى تهيئة إمكانيات إدماج الشباب البطال في الحياة المهنية الاقتصادية والاجتماعية.

الجانب النظري

الفصل الاول الاطار

المنهجي للدراسة

1- اسباب اختيار الدراسة :

إن ما دعانا لاختيار هذا الموضوع يكمن اجمالا في:

شعورنا بأهمية الموضوع في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المؤسسة الجزائرية والتطورات التي عرفتها في الآونة الأخيرة،وفشل العديد من المشاريع الاستثمارية نتيجة نقص كفاءة المستفيدين وذلك لسوء دراسة وتسيير المشاريع الاستثمارية.

2- **اهداف الدراسة :**

- محاولة ابراز احد آليات التشغيل في الجزائر .
- ابراز مجهودات الدولة الجزائرية في دعم وترقية تشغيل الشباب الجزائري.
- تقييم تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والوقوف على ايجابياتها وسلبياتها ، والمعوقات التي تعترضها في تجسيد احلام الشباب البطال .

3- **اهمية الدراسة :**

ان مجهودات الدولة الجزائرية الساعية الى الدعم المالي وترقية تشغيل الشباب الجزائري والاستثمار في افكاره موضوع يكتسي اهمية كبيرة في اجندة الحكومة الجزائرية ، وخصوصا في ظل التطورات والتحولات الاقتصادية والاجتماعية العالمية المعاصرة ،والتي اثرت بشكل كبير على التنمية في مختلف مجالاتها ، ولعل انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق هو الذي دفع بالجزائر الى تجسيد افكار الشباب الجزائري في انشاء المؤسسات متوسطة وصغيرة بهدف خلق مناصب الشغل وفرص عمل جديدة مما يخفف الضغط على القطاع العام ، وبالتالي التخفيض من نسبة البطالة الشبابية ، زيادة على ذلك خلق مصادر تمويل جبائية جديدة للخزينة العمومية ، مما يحقق الانتعاش والاستقرار الاقتصادي وبالتالي يضمن الاستقرار الاجتماعي مع المساهمة الفعالة في الناتج القومي .

4- صعوبات الدراسة :

- تكمن في صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات الدقيقة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب .

عدم الوصول الى عدد كبير من المستثمرين بسبب عدم وجود اغلب المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع.

5- الاشكالية:

تعتبر الجزائر من بين الدول الحديثة التي سعت للتنمية في جميع المجالات واتخذت العديد من النماذج والتجارب الاقتصادية قصد اللحاق بالركب الحضاري العالمي، فمنذ الاستقلال شهد المجتمع الجزائري عدة إصلاحات شملت مختلف الميادين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية منها ،إضافة إلى التحول من الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ، والذي اعتمدت فيه على تغيير منطقها الاجتماعي وسياستها واستبداله باستراتيجية جديد ة تقوم على الفعا لية والعقلية الاقتصادية ، وكان هذا بالاعتماد على تصفية المؤسسات العمومية والاقتصادية على وجه الخصوص والذي كان إما بالغلق أو بالتنازل بالبيع، وهو الأمر الذي أحدثه تراجع أسعار المحروقات وهو ما أدى إلى تفاقم البطالة التي أدت إلى العديد من الآفات الاجتماعية كالفقر التسول وتسريح العمال الخ، ولكن الأمر الأخطر هو تفشي هذه الظاهرة بين حملة الشهادات العليا خريجي التعليم العالي.

وهذه الفئة تعتبر أمل الأمة في النهوض والخروج من التخلف، وأمام تزايد وتيرتها سعت جاهدة للحد من البطالة من خلال عدة إصلاحات ، انتهجت سياسة تشغيل جديدة معتمدة آليات وأجهزة متعددة أفضل الوسائل لإنعاش الاقتصاد الوطني نظرا لسهولة تكييفها ومرونتها التي تجعلها قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية ،"ان مسالة التشغيل كانت احدى الانشغالات الكبرى التي واجهت عملية التخطيط الاقتصادي بعد الاستقلال ،فجاءت عملية اعادة البناء والهيكلة الاقتصادية .[1]

فقد كانت البداية مع برنامج تشغيل الشباب سنة 1988 ، الذي تم الاعتماد فيها على تنظيم جديد في شكل هيئة حكومية تدعى الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ANSEJ التي جاءت باقتراح مشاريع استثمارية متنوعة ومختلفة للشباب البطال بكل فئاته بدون استثناء ، وهي تشمل فئة الشباب المتعلم ذو الخبرة وفئة الشباب الواعي الذي يملك قدر من الثقافة والتعليم وبعض الخبرات وفئة عريضة من الشباب تتصف بتدني الوعي والتعليم ، ومن خلال لجوء هذه الفئات الى هذه المشاريع الاستثمارية يمكننا التساؤل عن ماهي المستويات التعليمية والتخصصات المطلوبة ؟وهل توجد رقابة ومتابعة للمشاريع من خلال الوكالة لنجاح المشاريع ؟

- هل للكفاءة المهنية لها تأثير في نجاح المشاريع الاستثمارية ؟
- هل عدم الرقابة والمتابعة تأثر في نجاح المشاريع الاستثمارية ؟

[1] http://www.ons.dz/-.html

6- الفرضيات :

- الكفاءة المهنية لها دور في نجاح المشاريع الاستثمارية .
- الرقابة والمتابعة للمشاريع احد الاسباب في نجاح المشاريع الاستثمارية .

تحديد المفاهيم :

ان نجاح اي دراسة لا يتوقف عند المام الباحث لموضوعه بقذر ما يتعلق بتحديد المفاهيم المتداولة فيه فهذا يسمح للمطلع على الموضوع فهم الظاهرة المدروسة بنوع من الدقة ، فالمفهوم هو" الوسيلة الرمزية المختصرة والواضحة التي يستعان بها للتعبير عن المعنى وافكار معينة يراد ايصالها للمعنيين بالموضوع الذي اريد فهمه [1]

وبالتالي حاولنا تحديد المفاهيم والمصطلحات التي تخدم موضوع بحثنا .

- **الشباب** : لا يوجد تعريف واحد للشباب ، وهناك صعوبة في ايجاد تحديد واضح لهذا المفهوم وعدم الاتفاق على مفهوم موحد شامل ، يعود لأسباب كثيرة اهمها اختلاف الاهداف المنشودة من وضع التعريف وتباين المفاهيم ، والافكار العامة التي يقوم عليها التحليل السيكولوجي والاجتماعي الذي يخدم تلك الاهداف ،ولذلك فان مفهوم الشباب يتسع لثلاث اتجاهات .[2]

- **الاتجاه البيولوجي** : وهذا التجاه يؤكد الحتمية البيولوجية باعتبارها مرحلة عمرية او طور من اطوار نمو الانسان ،الذي يكتمل نضجه العضوي الفيزيقي ،وكذلك نضجه العقلي والنفسي الذي يبدا من سن 15-25 وهناك من يحدد من 13-30 وهنا يجب ان نشير "ان التعامل مع الظاهرة الشبابية من الوجهة العمرية ينطوي على كثير من اللبس والاختزال بل انه يؤدي الى اقصاء فئات عريضة من الشباب [3]الاتجاه السيكولوجي :يرى هذا الاتجاه ان مرحلة الشباب مرحلة عمرية تخضع لنمو بيولوجي من جهة ولثقافة المجتمع من جهة اخرى ، بدءا من سن البلوغ وانتهاء بدخول الفرد الى عالم الراشدين الكبار ،حيث تكون قد اكتملت عمليات التطبيع الاجتماعي وهذا التعريف يحاول الدمج بين الاشتراطات العمرية والثقافة المكتسبة من المجتمع (الثابت والمتغير).

- **الاتجاه السوسيولوجي (الاجتماعي)** : ينظر هذا الاتجاه للشباب باعتباره حقيقة اجتماعية وليس ظاهرة بيولوجية فقط ،بمعنى ان هناك مجموعة من السمات والخصائص اذا توفرت في فئة من السكان كانت هذه الفئة شبابا .ومنه يحاول التحليل السوسيولوجي تقديم تعريف محدد لكلمة الشباب والتي تظل

[1] حسن السعافي ، تصميم البحوث الاجتماعية نسق منهجي جديد ، دار النهضة ،بيروت ،1982، ص9.
[2] زياد عثمان ، دور الشباب في عملية التغير الاجتماعي ، مركز المعلومات الفلسطيني ،1999.
[3] عبد الرحيم العطري ،سوسيولوجيا الشباب من الانتفاضة الا سؤال العلائق (الحوار المتمدن)،العدد 1236،2005،ص 30

مجرد كلمة على حد قول بيير بورديو وذلك اعتبارا للصعوبات التي تطرحها مسألة التعريف ذاتها، ولعل هذا ما جعل بورديو يعتبر الحدود بين الاعمار او الشرائح العمرية حدودا اعتباطية ،فنحن لا نعرف اين ينتهي الشباب لتبدا الشيخوخة مثلما لا يمكننا ان نقدر اين ينتهي الفقر ليبدا الثراء ، وهذا يعني ان الفئات العمرية هي بالضرورة نتاجات اجتماعية تتطور عبر التاريخ وتتخذ اشكالا ومفاهيم ارتباطا بالأوضاع والحالات الاجتماعية .

ومن هذا المنطلق فئة الشباب المختارة في بحثنا هي الفئة التي تتوفر فيها الشروط التي حددتها الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب وهم ذو الفئة العمرية 19-40سنة .

- **الكفاءة المهنية:** هي مجموعة المعارف والقدرات والمهارات التي يحصل عليها الفرد وتؤهله للعمل ويقال موظف مؤهل اي حاصا الصفات اللازمة التي تؤهله للوظيفة.

وهذا ما يؤكده فيبر حسب ما ورد في المعجم النقدي لعلم الاجتماع ،الذي يرى ضرورة واهمية المهن في المجتمع الحديث ،ويرى في عملية الكفاءة العبور من نظام اجتماعي تقليدي الى نظام اجتماعي يرتبط فيه وضع كل واحد بالمهام التي يقوم بها.[1]

والكفاءة تتحدد وفق ثلاثة انواع الكفاءة الحقيقية ويقصد بها القدرة على القيام بمهمة معينة تتوافق مع التجربة او التكوين المتحصل عليه اما الكفاءة المكتسبة فهي محددة من طرف صاحب العمل بطريقة تعاقدية ،واخيرا الكفاءة الرسمية وهي محددة بالاتفاقيات الرسمية .

وعليه نقيس متغير الكفاءة المهنية انطلاقا من ثلاث مؤشرات هي المستوى التعليمي، تلقي التكوين والخبرة المهنية .

- **المتابعة** : هي عملية تنفيذ خطوات المشروع للتأكد من انه يسير وفق الخطة الموضوعة ورصد اي خلل قد يؤدي الى توقف او تأخير المشروع ، تتم عملية المتابعة على مستوى الانشطة وتنفذ بشكل دوري عبر جمع المعلومات والبيانات التي تساعد في قياس مدى تنفيذ الخطة الموضوعة للمشروع ومدى تقدم المشروع نحو تحقيق اهدافه .

- **المشروع:** المشروع وحدة استثمارية تهدف الى ايجاد التوسيع او تطوير الطاقات الانتاجية ،بما يؤدي الى زيادة انتاج السلع او التوسيع في تقديم الخدمات ، وتحسينها خلال فترة زمنية محدودة[2].

[1] ريمون بودون ،بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ،سليم حداد ،بيروت ،1986،ص546.
[2] مجبر مسعود ،دليل المصطلحات التنموية ،دار المدى للثقافة والنشر ، دمشق ،ط1،2001.

- **الاستثمار** : تتعدد تعاريف الاستثمار وجلها تنطلق من منظور اقتصادي من بين اهم التعاريف نجد تعريف عبد العزيز فهمي الذي يرى ان الاستثمار هو " استخدام الاموال الحاضرة لتوليد ارباح في المستقبل [1] ،كما يعرف الاستثمار انه "اقتناء او شراع ملك قصد الحصول على امتيازات مستمرة ،خدمات ،نقود الى غير ذلك .[2] وهنا نجد ربط مفهوم الاستثمار بالملكية التي تهدف الى الحصول على خدمات او الاموال .وعليه ان نفرق بين نوعين من الاستثمارات :الاستثمار الانتاجي غير انتاجي، فالإنتاجي هو استثمار ولكن ليس بمعنى الهيكل الاستثماري نفسه كالمبنى والتجهيزات ،وانما المقصود به الانتاج الذي يترتب عن ذلك الاستثمار والذي له قيمة مادية اما الاستثمار غير انتاجي فهو الذي يؤدي الى انتاج خدمات تستفيد منها غالب الاستثمارات الاجنبية في شكل فاتورات خارجية او زيادة في معدل انتاجية العمل . [3]

7- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، والمقالات الأكاديمية التي اجريت حول التشغيل والبطالة في الجزائر ، وكذا حول الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ومنها :

الدراسة الأولى: دراسة رضوان شافو

تحت عنوان دور مؤسسات الدولة الجزائرية في التنمية السوسيو-اقتصادية للشباب الجزائري "تجربة الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب " ،جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي.

- تتناول هذه الدراسة واقع التشغيل في الجزائر ، واهم مجهودات الحكومة الجزائرية في التنمية السوسيو-اقتصادية للشباب الجزائري بهدف مساعدتهم والتخفيف من ظاهرة البطالة ،وذلك عن طريق وضع استراتيجية للنمو الاقتصادي وترقية سياسة التشغيل ،والتي تمثلت في استحداث هياكل متخصصة تسهر على تقديم الدعم المالي لمختلف المشاريع الاستثمارية الشبابية ، كما تهدف هذه الدراسة الى ابراز دور الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ، التي ساهمت بشكل كبير من خلال المشاريع الممولة وبمختلف العانات والامتيازات الممنوحة ، في ترقية روح المبادرات الفردية والجماعية ، والتخفيض من نسبة البطالة وتحقيق استقرار نسبي في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

[1] فهمي هيكل عبد العزيز،اسليب تقييم الاستثمارات ،الدار الجامعية ، بيروت،1985،ص288.
[2] حردان حيدر الطاهر ،مبادئ الاستثمار ،دار المستقبل للنشر ،عمان،1997،ص13.
[3] محمد حامد دويدار ،في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي، المكتب المصري للطباعة والنشر الإسكندرية ،1967،ص232.

الدراسة الثانية: دراسة بن حميدة فتيحة

تحت عنوان القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر "دراسة حالة بوكالة دعم وتشغيل الشباب بورقلة.

- تتناول هذه الدراسة تفشي كل من ظاهرة البطالة والفقر الذي باتت نسبه في تزايد كبير ،الامر الذي جعل الدولة تبحث في السبل والآليات الكفيلة للحد من هذه الظاهرة ،وفي سبيل ذلك تم اعتماد سياسة القروض المصغرة، والتي تساهم الى حد ما في خلق مناصب شغل جديدة للأفراد عديمي الدخل ،بما ان فئة الشباب تمثل طاقة المستقبل ،عمدت الدولة الى انشاء هيئات مانحة للقرض المصغر ،من بينها هيئة خاصة للشباب في اطار تمويل مشاريعهم المصغرة ،وهي "الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب" التي اتخذنا منها محلا للدراسة الميدانية لهذا البحث ، فمن خلالها توصلنا الى ان لهذه الوكالة دور فعال في خلق مناصب شغل للشباب ،واعطائهم فرص لتجسيد افكارهم ومشاريعهم الخاصة على ارض الواقع من اجل ان تساهم في النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة والقضاء على البطالة من جهة اخرى.

8- النظرية المقاربة:

النظرية الوظيفية : : لقد أصبح التحليل الوظيفي مدخلا رئيسيا في تحليلات السوسيولوجيين الذين يريدون الربط بين النظام الاجتماعي ووظيفته وبين خصائص سلوك الأفراد الذين يكونونه ، ويرى ميرتون العناصر الاجتماعية أو الثقافية قد تكون وظيفية بالنسبة لمجموعات معينة و غير وظيفية بالنسبة لمجموعات غيرها ، و ضارة وظيفيا بالنسبة لمجموعات أخرى ، و على ذلك فلا بد من تعديل فكرة أن أي عنصر اجتماعي أو ثقافي يكون وظيفيا بالنسبة للمجتمع بأسره ،أن نفس العنصر قد تكون له وظائف متعددة و نفس الوظيفة يمكن تحقيقها بواسطة عناصر مختلفة ، مثال الملابس التي يمكن أن تؤدي عدة وظائف مختلفة ، فهي تساعد على الوقاية من الطقس أو تكسب الفرد مكانة اجتماعية معينة أو يكون لها دور تحديد مدى جاذبيته الشخصية .

و معنى ذلك أن هناك تنوعا في الوسائل التي يمكن أن تحقق هدفا وظيفيا معنيا و قد استخدم ميرتون لذلك مفهوم البدائل الوظيفية ،يجب أن يحدد التحليل الوظيفي الوحدات الاجتماعية التي تخدمها العناصر الاجتماعية أو الثقافية ، ذلك أن بعض العناصر قد تكون ذات وظائف متعددة و قد تكون بعض نتائجها ضارة وظيفيا. [1]

تتناسب هذه النظرية مع دراستنا في جزئية التحولات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر التي ظهرت نتائجها السلبية على مختلف أطياف و شرائح المجتمع .

[1] http://msila-socio.yoo7.com/t10-topic

الفصل الثاني ظاهرة البطالة لدى الشباب

تمهيد:

تعتبر البطالة والشغل واجهتان لعملية واحدة ، فالحديث عن ظاهرة البطالة هو الحديث عن سياسة التشغيل ، وهذا ما نلمسه اكثر في التحاليل الاقتصادية المبنية على النظريات (الكلاسيكية ، الماركسية ،) وهذه الاخيرة تنظر الى سياسة التشغيل من منطلق عقلنة اقتصادية ، وهي في هذا تهمل العوامل السوسيولوجية التي ترتبط بظاهرة البطالة وسياسة التشغيل ، من هذا المنطلق سنستعرض في هذا الفصل الى دراسة الاقتراب السوسيولوجي لظاهرة البطالة وبالأخص بطالة الشباب ، لنعرج على الشق الثاني وهو اسباب فشل المشاريع الاستثمارية التي اختارها الشباب .

الاقتراب السوسيولوجي لبطالة الشباب :

ظاهرة البطالة من المواضيع التي عولجت بكثرة في الدراسات الاقتصادية عبر مختلف النظريات ، و مع تفاقم هذه الظاهرة مع السنوات الاخيرة اصبح التحليل الاقتصادي لا يعطينا اجابات حلول كافية ومع نهاية السبعينيات ، ظهرت عدة دراسات سوسيولوجية تهتم بمعالجة ظاهرة البطالة وبالأخص بطالة الشباب ، وهذا ما نلمسه اكثر على مستوى الدراسات السوسيوديموغرافية .

1- دراسة بطالة الشباب :

ان الدراسات السوسيولوجية لبطالة الشباب ظهرت مع مفهوم الرأسمال الاجتماعي ، وهذا ما يتجلى اكثر في التحليل الذي قام به (Michel Forse) بالمركز الوطني INSSE في سنة 1994 الذي اتطلق تحليله لهذه الظاهرة كون الراس مال الاجتماعي ، اصبح يتميز بالأسبقية ضمن الوسائل الاخرى المستعملة للحصول على عمل قار في فرنسا .[1] هناك ايضا الراس مال الاجتماعي الذي اصبح الوسيلة المثلى في الحصول على عمل بسهولة ، وبالتالي مصدر للنجاح الاجتماعي ، و الرأسمال الاجتماعي هو شبكة العلاقات التي يكتسبها الفرد ، وتتكون هذه الشبكة الاجتماعية من جملة علاقات بين بين مجموعة من الفاعليين ، ولكي تشكل هذه العلاقات الرأسمال الاجتماعي ، يجب ان تكون نافعة . ومنه قوة الراس مال الاجتماعي لا تقاس بعدد العلاقات المباشرة للفرد بل بالخصائص البنيوية لهذه العلاقة .

قد انطلقت الدراسة من النظريات و دراسات سابقة ذات صلة بمتغيرات الدراسة الحالية ، فمنها من تناول البطالة و تبعاتها الاجرامية وعلاقتها بمخرجات مؤسسات التعليم العالي ، و العوامل المساهمة في خفض كفاءتها ، و من ثم بطالة خريجيها من الشباب . ومن النتائج التي خلصت اليها ما يلي :

1. تتعدد العوامل المسببة لبطالة الشباب المتعلم . وبالغرم من تعدد عوامل انتشار البطالة بين الشباب المتعلم وتزايدها في ظل المتغيرات العالمية و المحلية التي تشهدها واقع المجتمعات المعاصرة ، الا انها عوامل يمكن التغلب عليها .
2. يوجد اثر دال لبطالة الشباب نتيجة انخفاض جودة النوعية لتعليمهم مما يزيد من انتشار نسبة الجرائم في المجتمع .

[1] Forier (M) Langlois (S) : Présentation , réseaux Structures et rationalité , in (le revue année sociologique). N° 1 , Vol 47 , PUF, Paris , 1997 , p 33.

3. تم استخلاص و تحديد مشكلة بطالة الشباب و الحد من اثارها وتبعاتها الاجرامية . كما يقدم لنا J.Le Moeul[1] نمطين مختلفين لمعايشة الشباب للبطالة ، ويفسر لنا هذا الاختلاف بالتصوير الذي يحمله البطال عن العمل فهناك البطالة التي تعاش ك"مرض" وهذا بالنسبة الى الشباب الذين يطمحون الى ادماج مهني واندماج اجتماعي فهم يعتبرون العمل كالزام اجتماعي و كواجب معنوي ، و العكس هناك الشباب الذين لا يعطون اهمية للبطالة و يعايشونها بارتياح.

فانطلق من فرضية مفادها ان معايشة البطالة ك"مرض" او معايشة البطالة باعتبارها قضية لا تثير القلق ترتبط بتصورات الشباب للعمل ، و اتضح في الاخير ان هناك نسقين من القيم متعارضين فيما بينهما فمن جهة اذا كان للعمل قيمة اساسية في المجتمع فيعتبر بذلك فقدان للشغل ، بمثابة الاقصاء الاجتماعي و المعنوي ، وبالتالي مهما كان للعمل قيمة اكبر كان هناك احتمال اكبر ان تعايش البطالة كحالة مرضية ، ومن جهة اخرى كلما قلت قيمة العمل اصبح مجرد وسيلة ، ومنه معايشة البطالة كحالة عادية .

ونجد من اهم الدراسات السوسيولوجية التي اهتمت بالتشغيل وعملية البحث عن دراسة (Mark.S.Granovetter) حول العلاقات الموجودة بين الشبكات الاجتماعية وامكانية الخروج من البطالة ، فتوصلت هذه الدراسة الى نتائج جد مهمة ويمكن تلخيصها في "البحث عن العمل هو شيء اكثر تركيبا من مجرد عملية اقتصادية عقلانية ، لأنها تتدخل مع عمليات اجتماعية اخرى التي تعرقل من السير الطبيعي للأمور وتحدد بدورها من النتائج" [2]

2- اسباب بطالة الشباب :

البطالة مثلها مثل اي متغير اجتماعي ، يصعب ردها الى عامل واحد ، فالعوامل التي تتسبب في اية مشكلة ، عادة ما تتعدد و تتداخل و صحيح انها تختلف من موقع الى اخر ولكن تبقى في كل الاحوال متعددة ومتداخلة .

هناك عوامل اخرى اساسية و اخرى فرعية ن فالعوامل الاساسية تتمثل في النمو السكاني المتسارع قصور جهود التنمية ، تواضع الاداء الاقتصادي ، التقدم التكنولوجي و ارتفاع الاجور ، اما العوامل

[1] Jacque Le Mouel , Le chômage des jeunes : des <<vécus>> très différent , (sociologie du travail) , N°2 , 1981 ,p p 163-172

[2] Granovetter (M) : Getting a job . A study of contrac and careers ; (Harvard university press) , 1974 in puglliese (E) . socio du chômage . L'harmattant, Paris , 1997. p 137 .

الفرعية فتنحصر اساسا في الرفع من التقاعد ، تزايد معدلات خروج المرأة من مجال العمل ، مع وضع القيود على الهجرة الى الخارج ، وسنعرض لهذه العوامل باختصار.

2-1 النمو السكاني :

من مميزات العصر الحديث ، للنمو السكاني المتسارع الذي يعتبر من اهم مقومات التنمية عامة ، ويعتبر كسبب رئيسي في ارتفاع معدلات البطالة ، فارتفاع معدلات المواليد وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتحسين المستويات المعيشية و الغذائية وارتفاع معدلات التعليم وزيادة الوعي ، وتحسين المستوى المعيشي ...الخ.

كل هذا يزيد من اعداد الافراد النشطين اقتصاديا ، اي وجود فجوة بين فرص العمل المطلوبة و فرص العمل المتاحة او المعروفة ، ولهذا تحدث البطالة [1]

2-2 **قصور جهود التنمية و تواضع الاداء الاقتصادي :**

تعرف التنمية على انها الزيادة في فرص حياة بعض الناس و الافراد ، شريطة عدم نقصانها من بعض اخر في نفس الوقت .

ولهذا السبب تكون الدولة بكل قطاعاتها و مؤسساتها مكلفة بهذه المهمة فاذا كانت معدلات الامية – مثلا- مرتفعة ، و تكون الزيادة في فرص التعليم امر مطلوب ، وحيث تكون معدلات الوفيات مرتفعة يكون المطلوب الرعاية الصحية وتحسين مستويات التغذية و المعيشية ...الخ وحيث تكون معدلات البطالة مرتفعة ، يصبح من الضروري استخدام كل الوسائل لإيجاد فرص عمل .[2]

2-3 **التقدم التكنولوجي :**

يعتبر التقدم التكنولوجي من العوامل الاساسية المؤدية الى الازاحة الاولية للعمال "البطالة الهيكلية خاصة" اي ان هناك تناسبا طرديا بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة ، وانه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادت نسبة "البطالة الهيكلية خاصة " اي هناك تناسبا طرديا بين استخدام التكنولوجيا المتطورة وارتفاع معدلات البطالة ، و انه كلما ازدادت سرعة التغير التكنولوجي كلما زادة نسبة البطالة لان العمليات الانتاجية تتزايد اعتمادا على الآلات ، وهذا ما يفسر التخلي على خدمات العمال ، اي انه كل ما زاد الاعتماد على الآلات قل الاعتماد على الانسان .

---

[1] احمد حويتي واخرون ، علاقة البطالة و الانحراف في الوطن العربي ، اكادمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 1998 ، ص 19.

[2] المرجع نفسه ، ص 20

ان المشكلة العويصة التي تمخضت عن الثورة الصناعية الراهنة كما يذهب رمزي زكي هي ان المبتكرات الجديدة تلغي الكثير من الوظائف و المهن و الاعمال الملغاة ، ان هذه العلاقة القائمة بين التكنولوجيا والبطالة نتطبق على كل الدول سواء كانت متقدمة او نامية او اقل نمو .

و اثار التكنولوجيا لم تقتصر على مجرد ازاحة العاملين من العمل ، و الاستغناء عن خدماتهم و احلال الالة محلهم ، بل ان الاثر امتد ايضا حتى بعض الذين ابقيت عليهم التكنولوجيا الحديثة ولكنهم لم يستطيعوا التواؤم معها فالتكنولوجيا الحديثة تحتاج في العادة الى مهارات متجددة مناسبة [1]

2-4 ارتفاع الاجور :

هناك علاقة قوية بين الاجور و البطالة ، هذا ما اثبته "Philips" الذي نشر سنة 1998م دراسة تحت عنوان العلاقة بين البطالة ومعدلات تغير الاجور في المملكة المتحدة خلال الفترة 1957-1961 و التي توصل فيها اثبات ان وجود علاقة احصائية قوية بين نسبة العاطلين و التغير في اجر الساعة للعامل[2] .

ويذكر "Works" ان العديد من الاقتصاديين يقرون تراجع البطالة المستمرة في اوروبا الغربية الى الاجور الحقيقية فيما كانت صلة غير مرنة اي انه كلما كانت البطالة فسيكون هناك ضغط عل الاجور النقدية اما اذا كانت ندرة في قوة العمل فان معدل البطالة سينخفض [3]

واذا كان ارتفاع الاجور يؤدي الى البطالة واذا كانت النقابات بدورها و الاتحادات العمالية تطالب باستمرار رفع الاجور فان هذا يعتبر بدوره سببا او عاملا غير مباشر في رفع معدلات البطالة .

زيادة في العوامل المذكورة اعلاه هناك عوامل اخرى ادت الى تفاقم ظاهرة البطالة منها النقائص المسجلة في النظام التعليمي و التكوين المهني و ارتباطهما بالتأهيل خصوصا[4] فقد كان هناك تبذير مذهل للموارد البشرية ، سيما من جراء عدم التوفيق بين التكوين والتشغيل [5] ، كما نجد من بين الاسباب امور تتعلق بالتشريع الخاص بالعمل مثلا التشريع الخاص بسن التقاعد ومنه اذا كان تشغيل صغار السن يرفع معدلات البطالة من اسفل فان رفع سن التقاعد يرفع بدوره تللك المعدلات ولكن من اعلى، هذا لا

---

[1] احمد حويتي واخرون ، علاقة البطالة و الانحراف في الوطن العربي ، أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 1998 ص 106-109

[2] المرجع نفسة ص 110

[3] احمد حويتي واخرون ، مرجع سابق ، ص 111

[4] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ،رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة ، جويلية 1998،ص67.

[5] سليمان باروكن ، المدينة وانعكاساتها على التشغيل والتنمية في البلدان العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر ،نوفمبر 1998،ص98.

ننسى التغير الاجتماعي الذي ادى الى خروج المرأة الى مجال العمل كان سبب اخر في انتشار ظاهرة البطالة ، ونجد كذلك وضع القيود الى الهجرة الى الخارج وهذا يعني انه بتقيد الهجرة إلى الخارج سنزيد من البطالة .

وبهذا يمكننا القول ان للبطالة اسباب متعددة لاختلاف انواعها وابعادها فقد يكون احد الاسباب الرئيسي في مجتمع ما ، وقد يكون ذلك السبب الثانوي في مجتمع اخر .

3- فئات البطالين :

3-1 المسرحون :

هذه الحالة تخص الافراد الذين شغلوا مناصب عمل لفترة كانت قصيرة او طويلة ، كما انه يمكن لهذه الفئة ان تمتاز بخبرة مهنية في بعض الحالات ولكن نظرا للاصطلاحات الهيكلية والظروف الاقتصادية خاصة ومع تطبيق سياسة الخصوصية التي ادت الى غلق الكثير من الوحدات الانتاجية فإن العديد من افراد هذه الفئة فقدت مناصبها وبالتالي فهي في حالة بطالة اجبارية ،كما ان هذه الاخيرة تسببت فيها كذلك ادخال التقنية والتي تؤدي الى فقد العشرات من العمال لمناصب عملهم وتزداد حدة البطالة عند هذه الفئة لما يكون افرادها مسؤولون عن عائلات[1]خاصة في حالة انعدام مصدر اخر للدخل كان تكون الزوجة ماكثة بالبيت والاطفال لا يزالون في سن التمدرس.

3-2 بطالة النساء :

لاتزال بطالة النساء عريضة في احيان كثيرة رغم تعارض سلم القيم بين المؤيدين لعمل المرأة والمعارضين يرى بعض المعارضون ان انخفاض النشاط النسوي خاصة بعد مرحلة الزواج نظرا لكثر الاعباء داخل البيت من جراء ازدياد الاطفال لذا من الافضل لها مغادرة منصب العمل [2] .

3-3 بطالة خريجي الجامعات :

تتميز هذه الفئة عن باقي انواع البطالين التي بكونها متخرجة من معاهد وجامعات تابعة لقطاع التعليم العالي باعتباره قطاعا هاما وظيفته تثقيفية من شانها رفع مستوى الوعي الثقافي بالبيئة المحيطة ، الا ان الكثير من افراد هذه الفئة بعد التخرج تبدا لديها مشكلة البحث عن توظيف نظرا لطغيان بعض العراقيل كالجهوية والمحسوبية ،والرشوة وكذا الحيرة بين تأدية الخدمة الوطنية والبحث عن شغل مؤقت .

---

[1] حجال مسعود ،خريجو الجامعة بين البطالة والبحث عن التوظيف ،(رسالة ماجستير ،2000-2001)،ص64.

[2] المرجع نفسه ،ص65-67.

3-4 بطالة الشباب :

تخص فئة السن ما بين (16-19سنة) وهي تعد غاية في الاهمية حيث انها تتعرض لأول مرة الى البطالة ما دام ان افرادها يلتحقون بسوق العمل لأول مرة [1].ومنه نلمس خصائص هذه البطالة ،والتي يمكن ان نجسدها اكثر في كون بطالة الشباب اكبر من بطالة البالغين ، بمعنى نسبة الشباب البطال اكثر من نسبة البطالين الذين تجاوزوا السن 40.

وهذا بطبيعة الحال لان فئة الشباب اكثر من الفئات الاخرى .خاصة في دول العالم الثالث وهذا لا ننسى بعض التشريعات في الدول التي تمنح العمل للأكثر سنا ، وبهذا نقول ان بطالة الشباب مرتبطة ببطالة البالغين ، كما نلمس خاصية لهذا النوع من البطالة وهي ان الاناث اكثر عرضة لبطالة الشباب وخاصة طويلة الامد .

ان الشباب اكثر عرضة لظاهرة نقص التشغيل واضطرارهم للعمل في القطاع غير الرسمي ، يموه الحالة الفعلية لواقع البطالة ، فبطالة الشباب غالبا ما تكون بطالة الداخلين الجدد الى سوق العمل وهي بذلك تزيد من مخاطر التهميش الاجتماعي ، ويختلف حجم ونوعية بطالة الشباب وفق المؤهل العلمي والجنس والمنطقة والعرق ،وتبعا لبنية المجتمع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية [2].

وترجع اسباب البطالة هذه الفئة الى العوامل الاقتصادية والى عوامل اخرى مرتبطة بمستوى التكوين ، ويتمثل الاول انه في حالة انخفاض حجم الطلب الاجمالي فهذا يؤدي الى توقيف التوظيف وكبح خلق مناصب الشغل التي من المفروض انها توجه الى قطاع عريض من الشباب [3] .

ان الشباب الذين يعانون من البطالة يقصون بطبيعة الحال من العمل اللائق ،فيستحيل عليهم ممارسة حقوقهم في العمل ، او التمتع بحماية اجتماعية ، واذا امتدت هذه البطالة على فترة طويلة من الزمن قد يترتب على ذلك نتائج ضارة جدا ، وتشير الدلائل في عدد من البلدان ان بطالة الشباب ليست بضرورة اقصر من بطالة الشباب ،وكلما انقضى وقت اطول على بطالة شخص ما ازدادت صعوبة ايجاده عملا بسبب فقدانه المهارات والضرر المعنوي او النفسي الذي قد يأتي من ذلك.

---

[1] سليمان باروكن ، المدينة وانعكاستها على التشغيل والتنمية في البلدان العربية ، المعهد العربي للثقافة العمالية و بحوث العمل في الجزائر ، ،نوفمبر 1998،ص64.

[2] www.un.org/youth.

[3] حجال مسعود ،مرجع سابق ،ص65-67.

ان الاسباب الاساسية التي قد تجعل البطالة ضارة في سن الشباب و خاصة لفترات متكررة او طويلة هي انه في مستهل الحياة المهنية قدرة الشاب الانتاجية في المستقبل قد تضعف البطالة المبكرة ، وانتقال[1] الشباب من مرحلة المراهقة الى الرشد التي تشتمل على انشاء منزل وتشكيل اسرة ، قد تعرض حواجز البطالة ذلك ، وبشكل اجمالي نسب الشباب العالية والاقصاء من المجتمع وحتى من الممارسات السياسية قد يسبب حالة اضطراب اجتماعي .

لا يمكن معالجة مسألة عمل الشباب بشكل معمق اذا لم يتم ربطها بتنمية المجتمع وتعزيز مستويات المعيشة والتخفيف من حدة الفقر ،اذ انه لا يمكن مواجهة التحدي الذي يمثل بتحقيق العدل والانصاف .

3- آثار البطالة :

تعد البطالة من اكبر المشاكل التي تواجه معظم دول العالم ، ولا سيما الدول النامية فهي تمثل تهديدا واضحا للاستقرار الاقتصادي ومن آثارها :

4-1 على المستوى الاقتصادي :

تعتبر خسارة للاقتصاد الوطني ، وتتمثل في قيمة الانتاج والداخل الذي كان يمكن الحصول عليه من خلا عمل هؤلاء الذين يبحثون عن فرص عمل ولا يجدونه ، فالبطالة هي هدر المورد او الموارد الرئيسية في الاقتصاد المعني ... والمقصود هنا ان جزءا من الطاقة اللازمة لإنتاج بعض السلع والخدمات اهدرت مما اضاع على المجتمع فرصة التمتع بإشباع الحاجات التي يريدها بسبب تعطل القوى الراغبة القادرة على الانتاج .بالإضافة الى مشكلة الآلاف من الافراد يشغل كل منهم وظيفة واحدة ولكنهم لا يؤدون اي عمل له قيمة وهذا ما يسمى البطالة المقنعة " فهؤلاء الآلاف من الافراد الموزعون بين المؤسسات وهيئات وشركات القطاع العام والاجهزة الحكومية المختلفة يمثلون طاقات بشرية معطلة وقوة انتاجية مشلولة حيث لها تأثير مدمر على الاقتصاد القومي لا يخفي المسؤولون في معظم الدول قلقهم اتجاه البطالة ، لان المشكلة اصبحت مزمنة وكادت تبدو وكأنها مستعصية الحل ، وقد اصبحت تمثل عبئا ثقيلا على ميزانيات الدول والشؤون الاجتماعية والخدمات فضلا عن انها انقضت حصيلة الضرائب وأصابت الطاقة البشرية بالتدهور وزادت الفوارق بين الدخول وسلبت الكثير من المواطنين الاحساس بالقيمة والاعتبار.

[1] حجال مسعود ، مرجع سابق ،ص65-67.

4-2 على المستوى الاجتماعي :

من الآثار الاجتماعية للبطالة والتي من اخطر الامراض حيث يشعر الانسان بحقه في العمل ولكنه لا يستطيع الحصول عليه فالهوية الاجتماعية تتحدد بعد تحديد الهوية المهنية [1] . فاذا فقدت الهوية المهنية او صعب تحقيقها لمواجهة متطلبات الحياة يتعرض العاطل لمختلف الضغوط التي ينجم عنها الكثير من المظاهر السيئة والمشكلات ، ومن المؤكد ان مثل هذه الحالة ستؤدي بالضرورة الى نفس الامكانيات الاساسية لهم من غذاء ومسكن وتكوين اسرة وغياب فرص المشاركة في الحياة العاملة والاندماج في المجتمع ،ولما كانت ظاهرة البطالة ظاهرة اجتماعية اقتصادية فهي عبء ثقيل على المجتمع ينجم عنها انهيار خلقي كحوادث الشغب والسرقة وعلاوة على هذا المرض الى تجميد القدرات و تعطيل الطاقة الاجتماعية بالإضافة الى انتشار امراض اجتماعية ونعني بها الفقر ، التسول، العنف .

4-3 على المستوى النفسي :

من الآثار النفسية للبطالة احساس الشباب بالقلق والاضطراب النفسي والخوف من المستقبل المجهول ، وعدم وضوح الهدف او اهتزازه فقدان الضمير ضعف الانتماء الواقي [2] الذي يظهر في صورة من الاحباط واللامبالاة فيعزز سلوكها شاذ قد يؤثر على مظهره او حتى هندامه فيبدو غريبا في ذوقه وميولاته ، وكثيرا ما يلجأ الى الخروج على مظهره وحتى قصد لفت الانتباه وهو اسلوب مميز للإعلان الذات وايضا طريقة للتعبير عن الرفض ومن اسباب الفراغ في نظر الشباب كل تلك الحالات التي تتعلق بخيبة امل تصيب طموحاته وتطلعاته الشرعية الشبانية ،بإمكانية الحصول على منصب شغل او سكن او ممارسة هوية او ربما البحث على الاستقرار النفسي ، وقد اكد البعض ان الشعور بالفراغ الذي قد يتطور ليصبح شعورا بالاكتئاب فالتفكير بالانتحار ، هو رقم الصفر في العد التنازلي يبدأ دخول الشباب في دائرة الفراغ [3]اضافة الى ما تسببه عمليات تسريح العمل من ضغوط واضطرابات نفسية لدى المسرحين والتي تؤدي الى عواقب سلبية ، نهيك عن المهددين بالتسريح الذين يعيشون حياة قلقة وحالة

---

[1] Schnapper (D) : L'entreprise du chomage ,2 edition gallinuuard,paris,1997.p21.

[2] محمد متولي غنيمة ،التربية والعمل حتمية وتطوير سوق العال العربية ،دار المصرية اللبنانية ،القاهرة ، 1996،ص242.

[3] خليفة يوسفي ، الفراغ ...ازمة ،(مجلة الشباب) ،المجلس الاعلى للشباب ،عدد 2،جوان 1999، الجزائر ،ص26.

نفسية مضطربة فالتخوف من البطالة –التسريح– ليس تخوف من الجانب الاقتصادي المادي فحسب وانما التخوف من تشتت وضباع العائلة [1].

5–سوسيولوجيا الشباب المستثمر :

يعد الشباب الركيزة الاساسية ف بناء الامم ورقيها ونطورها ، لما لها من امكانيات معنوية و عملية كبيرة . خاصة اذا استغلت الاستغلال الامثل ،لذا نجد قضايا الشباب تحتل موقع مركزيا على راس قائمة واولويات المنظمات الدولية والاقليمية والحكومات من عدة عقود ، وهذا الامر يعكس من جانب اول الاعتراف بخصوصية القضايا المتعلقة بالشباب ،ويعبر من جانب ثاني عم مدى تشابك هذه القضايا مع مجمل التحديات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية .

ان اشكالية اندماج الشباب في المشاريع الاستثمارية ليست اختراعا للدعاية الرأسمالية ،بل هي انعكاس موضوعي لعدد من المتغيرات التي حدثت في تنظيم القطاع الاقتصادي ، والامر يزداد الحاحا في التوجه الليبرالي الخاص .

ان للاستثمار دور في حركية الشباب المستثمر ،وعموما يمكن تخليص الاهمية السوسيولوجية للاستثمار فيما يلي [2]:

6–القضاء على البطالة :

وهنا يبرز الدور الاجتماعي للمشروع الاستثماري ، لان البطالة ظاهرة اجتماعية وهي من بين المشاكل التي تعجز الدولة على القضاء عليها ،فالاستثمارات الجديدة تؤدي الى خلق مناصب عمل جديدة ، يمكن من خلالها التحكم في البطالة او على الاقل التخفيف منها ، واكن امام تزايد الكثافة السكانية يبغي وضع برامج محكمة لجلب الاستثمارات كما ينبغي وضع آليات لتجسيد الاستثمار في شكل مشاريع متعددة.

6–1 زيادة الموارد المادية :

الاهمية الحقيقية للاستثمار نكمن في الموارد المالية ،كما نجد الاستثمار يلعب دور في رفع الجباية عن طريق الرسوم والضرائب التي يدفعها المستثمرون ، وهذا يبين اكثر الدور الاقتصادي للاستثمار.

[1] la violence du chômage, presse universitaire de stro–sourg ,France 2001,p21

[2] حردان حيدر الطاهر ،مبادئ الاستثمار ، دار المستقبل للنشر ، عمان ،1997،ص13.

2-6 توفير الحاجيات :

وهنا يبرز الدور النفسي بتوفير الحاجيات سواء الضرورية او الكمالية ولكن قيمة الاستثمار تكمن في تحقيق الاكتفاء الذاتي لتوفير السلع والخدمات ، والقضاء على مشكلة الندرة ، ومنه الاستثمار يعطينا اكثر استقلالية ويجعلنا في منأى عن التبعية الاجنبية .

3-6 مواصفات الشباب المستثمر :

ان عملية الاستثمار مثل عملية التشغيل في تحديدها للمواصفات التي يمكن للشباب ان يلج لها عالم المشاريع الاستثمارية ، وبعيدا عن النظرة التقنية والاقتصادية وللمشاريع الاستثمارية التي تتأثر بمجموعة من العوامل التي ترتبط بالمحيط العام للمشروع [1] ،فانه هناك عوامل ومواصفات تتعدى المشاريع الاستثمارية وترتبط ارتباط وثيقا بفئة الشباب، وهذه العوامل هي [2]:

6-3-1 **الجنس:** من حيث كونه شباب ذكور ام شباب اناث، فهذا المتغير له دور اساسي في اختيار نوع المشروع الاستثماري هو الحديث عن اسهامات بعض السوسيولوجيين في بداية السبعينات الى تحديد عمري الشباب الذي يتراوح بين 15-25 سنة ، وهذا التحديد الذي تم بنيه كاطار فردي للسنة الدولية للشباب لسنة 1975.

ان التعامل مع الظاهرة الشبابية من الوجهة العمرية ينطوي على الكثير من اللبس ،بل انه يؤدي الى اقصاء العديد من الشباب وهذا ما يجعل توظيف الشباب عملية محفوفة بالمزالق العلمية .

2-3-6 المستوى التعليمي :هناك علاقة وثيقة بين المتغيرات الثلاثة ، التعليم ، الشباب ،اختيار المشروع ، وبهذا نجد للعلم موقع وتأثير في حياة الشباب ، لذا نجد التعليم ادرج كأداة اساسية ضمن طائفة من الحقوق الاجتماعية الكفيلة بتحقيق قدر من العدالة التوزيعية ،وهنا نستثني بعض التحليلات ، التي ترى عجز مخرجات النظم التعلمية عن مواجهة مهام التنمية والنهوض الاقتصادي والنقلة التكنولوجية.

هذه التحليلات التي تنتقد خيارات التوسع الكمي التي استعملت اداة اساسية لإرضاء الجماهير ،ومن هذا المنظور فالجودة لازمة في كيف التعليم الذي يعطينا النخبة من المتعلمين الجدد تتفق كفأتهم حاجات العصر وسوق العمل المتطور ومقتضيات تضييق الفجوة التكنولوجية [3]

---

[1] حردان حيدر الطاهر، مرجع سابق ،ص140.

[2] عبد الرحيم العطري ، سوسيولوجيا الشباب من الانتفاضة إلا سؤال العلائق، (الحوار المتمدن)، العدد1236 ، 2005 ،،ص30

[3] مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية ، تقرير خاص ببطالة الشباب ، القاهرة ،2005.

6-3-3 المهارات وخبرة العمل : تعتبر بمثابة متغيرات جديرة بالاهتمام في اختيار مشروع لأنها تترجم على المستوى افعال وتصرفات اجتماعية ،وهي من خلال هذا مجموعة من التصرفات الاجتماعية الوجدانية و المهارات المعرفية التي تكمن من ممارسة دور ، وظيفة ، نشاط ،مهمة او عمل على اكمل وجه .

6-3-4 المنشأ الاجتماعي : يمثل المنشأ الاجتماعي الوسط العام الذي تلقى فيه الفرد تنشئته الاجتماعية ، وهو يؤثر حتما في سلوكات وتصرفات الافراد بطريقة مباشرة او غير مباشرة ، خاصة اذا تعلق الامر بعملية اتخاذه قرار يتعلق بإنشاء مشروع ما ، ولعل في هذا نجد اسهامات السوسيولوجيين الاوائل تصب في هذا المضمار انطلاقا من مقاربة ابن خلدون الذي يرى بتأثير الوسط الجغرافي في سلوكات الافراد" وهذا ما دفع ابن خلدون يقرر ان العوامل الجغرافية تعمل عملها في التأثير على الحياة الانسانية وعمرانها ، ويرى ان المناطق المعتدلة هي التي تكثر فيها التجمعات البشرية ويقام فيها العمران وتزدهر فيها الحضارة ،وذلك يكون سببا في رقي اهلها ..."[1] وعلى غرار ابن خلدون نجد اسهامات المفكرين السوسيولوجيين حول دور المنشأ الاجتماعي في سلوكات الافراد وعلى راسهم سبنسر الذي يرى ان الظواهر الطبيعية والاجتماعية متفاعلة وهي تؤثر في حيا الافراد ونفس الشيء يذهب اليه دور كايم الدي يرى ان البيئة الاجتماعية جزء من تفكير الفرد وهي مؤثرة من سلوكاته [2].

7- **اختيار الشباب للمشاريع الاستثمارية** : ان عملية اختيار الشباب للمشاريع الاستثمارية تتم عن دراية هذا الاخير لطبيعة هذه المشاريع سواء من حيث المعرفة الداخلية لنسق المشروع او من حيث موقع المشروع في بيئته العامة تتعدد فيها مختلف المؤسسات المؤثرة في هذا المشروع ،ومهما كان فإن عملية الاختيار يجب ان تراعى فيها تحسين القابلية للاستثمار وذلك بتسهيل كل الاجراءات اللازمة للخوض في المشروع ،اضافة الى هذا لابد من تحسين نوعية تعليم وتكوين الشباب وذلك بالاعتماد على مختلف الاساليب التكنولوجية والعصرية وربط هذا التعليم والتكوين من خلال المنظومة الاقتصادية والسياسية العامة التي تنتجها ، وهنا وجب استحداث برامج ومشاريع موجهة اتجاه فئات محددة من الشباب وذلك حسب نوعية النشاط او المشروع المختار ،

[1] ادريس خضير ، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية ، ديوان الطبوعات الجامعية ،الجزائر ،ط2،1992،ص106.

[2] المرجع نفسه ،ص 111.

وهنا لا ننسى تحسين قابليات تمكين المرأة في الحصول على فرص الاستثمار ، وفي نفس الوقت اعطاء فرصة لمنظمات الشباب المشاركة النشطة في برامج التشغيل والاستثمار .

ان توليد فرص الاستثمار للشباب لابد من مراعاة طبيعة المشروع الاستثماري سواء خاصة كون انتاجي ام خدماتي لان كل مشروع لابد من توفر فيه شروط تتعلق بالشباب .

7-1 انواع المشاريع الاستثمارية :

يمكن ان نميز بين نوعين من المشاريع الاستثمارية هما المشاريع الاستثمارية الانتاجية والمشاريع غير الانتاجية وهنا يجب ان نشير أن هناك علاقة بين هذين النوعين وهي علاقة وطيدة لا ينبغي الاستخفاف بها في نطاق سياسة التخطيط والتنمية .

7-2 الاستثمار الانتاجي :

ان الاستثمار ات الانتاجية في مجموعها هي استثمارات مادية ولن مادية ليس بمعنى الهيكل الاستثماري نفسه كالمبنى والتجهيزات وانما المقصود بها الانتاج الذي يترتب عن ذلك الاستثمار والذي له قيمة مادية .

وهذا النوع يمثل استثمار القطاع المنتج سواء كان هذا الاستثمار في النشاط الزراعي او النشاط الاستراتيجي و التحويلي او في الموصلات والتجارة عندما تكون خدماتها متعلقة بالناشطين .

7-3 الاستثمار غير المنتج :

هو الذي يؤدي جهازها المادي (تجهيزاتها) الى انتاج خدمات تستفيد منها في الغالب الاستثمارات الانتاجية في شكل وفورات خارجية او زيادة في معدل انتاجية العمل .

وهذا النوع يمثل استثمارات القطاع غير المنتج لكونه الخدمات التي نتج عنه خدمات اجتماعية وذات طبيعة استهلاكية كما نلاحظ ذلك عن استثمارات بناء المدارس والمستشفيات ودور الثقافة وغيرها .

7-4 استثمارات اجتماعية :

وهنا ندخل في فكرة راس المال الاجتماعي وهي المشروعات التي تقوم عليها انشطة القطاعات الانتاجية الأولية والتحويلية والخدماتية ويشمل هذا الاستثمار ،التعليم والصحة والاتصالات والنقل والمرافق العامة الأساسية كالكهرباء والماء ...

وتساعد الاستثمارات الاجتماعية على توفير المزيد من الحوافز وفرص الربح للاستثمارات الخاصة في المشروعات الانتاجية المباشرة ،ومختلف قطاعات النشاط الاقتصادي التي تتلقى دعما مباشرا او ضمنيا

نتيجة استفادتها من الامكانيات الخارجية التي يعززها رأسمال الاجتماعي خاصة عن طريق تخفيض اسعار الامكانيات الاولية [1]

وبهذا نلخص الى القول بان الاستثمارات في راس المال الاجتماعي تمثل اسلوب للتنمية الاقتصادية من خلال ما تحدثه من عدم التوازن في الاقتصاد ، يساعد على تحفيز سلسلة من الاستثمارات في القطاعات الانتاجية ، وهنا نجد ان راس المال الاجتماعي ليس مطلوبا بسبب اثاره المباشرة او نتائجه النهائية .

[1] طاهر حيدر حردان ،مرجع سابق ،ص22.

خلاصة الفصل :

بطالة الشباب من المواضع التي تندرج ضمن حيز الدراسات السوسيولوجية وهي تتجسد اكثر في مقارنة تتعلق بالرأسمال الاجتماعي التي تستند الى بنية العلاقات الاجتماعية للشباب لحصوله على شغل ، ولو انها في هذا لا تستثني تلك الخصائص التي ترتبط بالشباب ،كالجنس ، المستوى التعليمي، المكانة الاجتماعية ،.....ولو ان هذه الخصائص ضرورية بالنسبة للشباب الذي يلج على المشروعات الاستثمارية ،وتبرز هذه الخصائص اكثر انطلاقا من اختيار المشروع الاستثماري ومدى تأثيرها في اتخاذ قرار يمس هذا الشباب.

الفصل الثالث

سياسات التشغيل في الجزائر

تمهيد :

يحتاج المشروع الاقتصادي في كل مراحل تطوره و نموه الى اتخاذ قرارات استثمارية سواء في مرحلة انشائه او اثناء حياته، وتوجهه الى المستقبل و نجاح المشروع في المستقبل يتوقف على قرارات الاستثمار التي تتخذ في الحاضر ، فهو بحد ذاته فرصة استثمارية تم اختيارها من عدة بدائل ، ثم اتخاذ قرار استثماري بشأنها .

ان الحديث عن الاستثمار في الجزائر هو الحديث عن سياسيات التشغيل منذ الاستقلال ،حيث التخطيط الاستثماري كان مركزي يتم وفق استراتيجية المشاريع الكبرى التي تحاول ان تجلب اكبر عدد ممكن من مناصب العمل ، وبهذا الاستثمار في التوجيه الاشتراكي هو من اختصاص الدولة في حين الاستثمار من مناطق اقتصاد السوق هو من اختصاص الفرد والمؤسسات الاقتصادية سواء العمومية او الخاصة ، وهذا ما دأبت عليه الجزائر منذ بداية التسعينيات ، ومنه هذا الفصل يبرز لنا مختلف السياسات التي اتبعتها الجزائر في مجال التشغيل والاستثمار منذ الاستقلال حتى الوقت الراهن .

أولا: مراحل سياسة التشغيل.

1- مرحلة التحضير و التحليل :

ان ظاهرة البطالة ليست مشكلة جديدة في الجزائر ، فجذورها تمتد منذ الفترة الاستعمارية الى غاية السنوات الاولى من الاستقلال و بعدها ، اين ورثت الجزائر وضعا اقتصاديا واجتماعيا مثقلا بالمشاكل ، الذي ادى الى شغور معظم المؤسسات الزراعية و الصناعية و الخدماتية دون ان يترك اصحابها من يتولى امرها ، بالإضافة الى وجود جهاز اداري يخلو من الاطارات و الاشخاص القادرة على ادارة المؤسسات [1] . حيث بلغ عدد المغادرين حوالى 900 الف فرنسي من الجزائر.. الى جانب مغادرة العديد من العمال الجزائريين المتجهين نحو فرنسا بحيث سجلت الهيئة المختصة بالهجرة سنة 1963 حوالي 222631 مهاجر[2]. هذا الارث اضطلعت به الدولة الجزائرية الفتية منذ السنوات الاولى من الاستقلال بإرادة لوضع استراتيجية تنموية على بناء جهاز انتاجي وطني ، وعلى حل المشاكل الاجتماعية العاجلة للمواطنين ، لاسيما البطالة التي بلغت عام 1996 اكثر من ثلث السكان النشطين (843000 بطال من اصل 12 مليون نسمة .) اي نسبة 33% ، بالإضافة الى النزوح الريفي الذي قدر عام 1962 الى 1966م ب 600.000 نازح [3]

ومن اجل تعزيز الاقتصاد الوطني ، اعلنت الجزائر استراتيجيتها ابتداء من 1962 في عملية تصنيع واسعة ، ولتحقيق ذلك وجب توفير مبالغ مالية واول ما قامت به الدولة هو "الاعلان عن املاك المعمرين دون مالك ، ومنح ادارتها للجهاز الاداري او الى العمال الذين كانوا يشتغلون بها[4] بالإضافة الى تأميم المناجم في 08 ماي 1966 ، كما شجعت البحث و التنقيب لاستثمار باطن الارض في خدمة التصنيع و التنمية في البلاد.

2- **المرحلة التخطيطية الاولى (1967-1979):** ابتداء من عام 1967م وضع برنامج تصنيع واسع ، انتهجت فيه الدولة الثورة الصناعية كسياسية رئيسية للتنمية الاقتصادية حيث اصبح من الممكن وذلك بتأميمات 1969، وتأميم كافة الشركات النفطية سنة 1971.

---

[1] Boutefnouchte (M) : les travailleurs en Algérie ENAP / ENAL , Alger , 1984 P31.

[2] محمد صغير بعلي : تنظيم القطاع العام في الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1992 ، ص 10.

[3] المرجع نفسه ص 128.

[4] احمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية،1991 ،ص13

فالاستقلال الحقيقي يستلزم الاستقلال الاقتصادي ، المركز وأساسا على استعادة الثروات الطبيعية التي تملك وسائل الانتاج الكبرى ، وتوازن التبادلات الخارجية والاستقلال المالي للدولة "[1] .

فكانت للجزائر ايرادات مالية ضخمة تضاعفت بارتفاع اسعار البترول وقد سمحت هذه الاستراتيجية منذ البداية الى بعث استثمارات في القطاع الصناعي اساسا بحيث خصصت لهذه المرحلة مقدار اجماليا يبلغ 247 مليار اي 54.5% من المبلغ الاجمالي لهذه الاستثمارات [2] ،هذا ادى الى تقدم بشكل محسوس في ميدان التشغيل متوسط 44% سنويا ،أي ما يعادل 100 الف منصب شغل سنويا وكانت النسبة من خلال المخططات التنموية في ارتفاع مستور وقدرت على التوالي :

-9.8% في المخطط الثلاثي .

-15.3% في المخطط الرباعي الاول .

-21.4% في المخطط الرباعي الثاني [3].

اتى اول مخطط تجريبي ليدوم ثلاث سنوات 1967-1969 اعتمدت الجزائر في اقتصادها كثير على تقويم المحروقات ، حيث قفز انتاجها من 22800طن عام 1962. الى 50800طن عام 1969.[4]

وطغت الاستثمارات المخصصة للفروع الصناعية ،بما فيها المحروقات 5.4مليار دج وهنا نود الاشارة الى الامية التي اوليت للتصنيع بالمقارنة مع الاستثمار الكلي الذي قدر ب 9.16 مليار

وجاءت اهداف هذا المخطط للقضاء على البطالة في طريق سياسة ناجحة يخلق مناصب شغل جديدة للشباب الذين بلغوا سن العمل ، وباتباع سياسية الصناعة تلعب دورا هاما في التشغيل ، يكون عند مستوى تحدي البطالة ، وما يجب الاشارة اليه انه في عام 1969 ، نسجل حوالي مليون جزائري تتراوح ما بين 15 و 20 سنة غير مدمجين لا في نظام تكوين وفي سوق الشغل .[5]

---

[1] الميثاق الوطني 76،نقلا عن محمد الاخضر بن حسين ، دروس في الاقتصاد ، المعهد العربي للثقافة العالمية ،وبحوث العمل في الجزائر ، دار الشريعة1991،ص 90.

[2] عبد العزيز وطيان ، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضرة ،ديوان المطبوعات الجامعية ،1992،ص123.

[3] Conceil national économique et social :forum international sur l'emploi des jeune comoroi international , acte de form, votunell alger , 11 ou 13 mars , 1996, P26.

[4] أحمد هني: المديونية، المؤسسة الوطنية المطبعية الجزائر 1992 ، ص 76 .

[5] عبد العزيز وطيان، مرجع سابق ، ص299 .

2-1 المخطط الرباعي الاول (1970-1973):

ما يمكن الاشارة اليه ان هذه الفترة عرفت تخصص 20.8 مليار للصناعة من اصل 36.31 مليار للاستثمار الكلي ،فالسياسة التنموية تهدف الى تشغيل كل الذين هم في سن العمل ،في عام 1970م كان على القطاع الصناعي ان يشغل 120شخص وكذا توفير ما نسبته 40% من مناصب الشغل خارج قطاع الفلاحة في العشرية القادمة ، اذن مضاعفة التشغيل بخمس مرات ، والتشغيل العام ان يصل الى مليون منصب شغل [1]وتقرر في المخطط الرباعي الاول خلق 265 الف منصب شغل جديدة ، منها 170 الف منصب شغل في قطاع الخدمات والادارة ، غير ان القطاع الزراعي يجب ان يسجل فيه التشغيل بنسبة 10 % وفي هذه المرحلة قدرت نسبة تغطية طلبات العمل ، لعروض العمل بحوالي 35.7% عام 1971،و31.91 % عام 1972 ،و30.95 % عام 1973[2].

اما نسبة عدم تلبية عروض العمل المسجلة في مكاتب اليد العاملة فقد قدرت ب 7.48% عام 1971،و 10.33% عام 1973.

2-2 المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) :

هذا المخطط ركز على اهمية التصنيع في خلق مناصب الشغل ،فجاء الميثاق " ان الثورة الصناعية تندرج في عملية رفع المستوى العيش لكل مواطن فهي ليست مجرد اسلوب انمائي اقتصادي ،وتراكم راس المال بل انها تهدف الى القضاء على البطالة وتحسين الظروف الحياتية للعمال ، اعادة توزيع الدخل من اجل ترقية الجماهير [3].

وعرفت هذه المرحلة ارتفاع عروض العمل ،نتيجة تطبيق المخطط الرباعي الاول وانطلاق الرباعي الثاني الى الرخاء النسبي الذي استجوب عائد مباشرا للاستثمارات ، في هذا المخطط بلغ حجم الاستثمار الكلي 110.22 مليار دج خصص منها للتصنيع ما قدره 48 مليار دج .

وتعتبر هذه الفترة بما جمعته الخزينة العمومية متسمة بإيرادات مالية معتبرة .

---

[1]- سفير ناجي ، محاولات في التحليل الاجتماعي،) المجلة الجزائرية صناعة وتنمية (، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989 ، ص83 .

[2]م، ميطاوي ، مذكرة تطور الشغل من خلال محيطات مصالح الشغل، (المجلة الجزائرية للعمل والتشغيل في الجزائر)، واقع وآفاق، المعهد الوطني للعمل، العدد19 ،1987،ص41.

[3]م، ميطاوي ،مرجع سابق ،ص 42.

3- المرحلة التخطيطية الثانية (1980-1999):

تختلف هذه المرحلة السابقة من حيث اهدافها ومميزاتها الى جانب السياسة المطبقة فيما يتعلق بالشغل ،باعتبارها مرحلة تنقسم الى فترتين خماسيتين مثلما في المخطط الاول الخماسي الاول (1980-1984) ،ومخطط الخماسي الثاني (1985-1989).

3-1 المخطط الخماسي الاول :

بدخولها عهد الثمانينيات لم تواصل الجزائر سياستها التنموية التي اعتمدتها في السبعينات ،بل كان من اهمها اعادة توجيه الاستثمارات ، و إعادة تنظيم الاقتصاد الوطني ،بحيث وجهت استثمارات نحو القطاعات الاجتماعية و قطاع البناءات الكبرى ،في مجال الطرقات وغيرها وكذلك قطاع السكن "

فالنمو الصناعي ونشوء فروع جديدة من الانتاج الوطني سمحت بإنشاء 140.000 منصب شغل سنويا من (1980-1984) ، أي ان معدل النمو بالنسبة للتشغيل بلغ سنويا 4.27% ، ساهم فيها قطاع البناء ب 33% بينما يأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات ب24% .

اما القطاع الصناعي فمساهمته كانت اقل من 12% كما عرف القطاع الفلاحي انخفاض مستمر لأعداد المشتغلين فيه ونجد ايضا ان معدلا ت البطالة قد انخفضت من 33% عام 1966 الى 17% عام 1985.

وكان مبرمج انشاء حوالي 1170.000منصب شغل جديد لكن لم يتحقق منها الا نسبة 59.8% وذلك لتراجع ايرادات البترول ، نتيجة انخفاض البترول في الاسواق العالمية ابتداء من سنتي (1982-1983). ونشير كذلك الى ضعف تأهيل اليد العاملة في هذه الفترة كما تبين ذلك الاحصائيات التي قدمها المكتب الوطني للإحصاء عام 1984 ، والتي توضح ان نسبة 71.8% من السكان العاملين بدون تأهيل ، بالإضافة الى ان 45.4% منهم اميون وهو ما يفسر من جهة ضعف الانتاجية في القطاعات الاقتصادية الوطنية واستفحال ظاهرة البطالة في اوساط الشباب [1]

3-2 المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد عرفت هذه المرحلة مقارنة بسابقتها تدهورا كبيرا في الظروف الاقتصادية والاجتماعية ،وما ميز هذه الفترة الازمة الاقتصادية التي اثرت على محور التشغيل وسوق العمل عموما ،اضافة الى اصدار قوانين حاملة للإصلاحات اقتصادية كنتيجة لامتداد انخفاض معدل الاستثمارات ،والذي اثر سلبا على القطاعات الاقتصادية .

[1] عبد العزيز وطبان ، مرجع سابق ،ص 300.

اصبح عدد مناصب العمل المنشاة في انخفاض مستمر ، اذ كانت تقدر عام 1985 ب 122الف ،وعام 1986ب 116الف ، ومن المتوقع خلق 11الف منصب عمل خلال عام 1987 اما عدد الشباب الذين سوف يلتحقون بسوق العمل خلال الفترة 1985 ،1989 فيقدرون ب 900الف بمعدل 180الف سنويا هذا ما يعكس الفرق الهام بين السنوات الثلاث الأولى من المخطط الخماسي الثاني بين عرض العمل و الطلب الجديد للعمل، إذا ثبت هذا الاتجاه أكثر من 300 ألف شاب .طالب للعمل سيلتحقون في نهاية المخطط الخماسي الثاني بالعاطلين عن العمل[1]

و بهذا يتبين لنا أن ظاهرة البطالة فرضت وجودها بشدة مع بداية الأزمة الاقتصادية الحالية ، بسبب انخفاض أسعار البترول ، باعتبارها تمثل أهم الصادرات الوطنية، و بالتالي نتج عن هذا التدني في الأوضاع المالية تبني سياسة تقشفية تمثلت في التقليص من حصة الاستثمارات التي وصلت نسبتها عام 1987إلى11.7[2]%. علما ان مداخيل الجزائر من العملة الصعبة انخفضت بحوالي % 40 والتي كانت تقدر سنة1985 ب 10.034 مليار دولار [3] هذه الوضعية عامة تنعكس بصفة سلبية وجد خطيرة على التشغيل، حيث أدت إلى انخفاض كبير في مستوى التشغيل الذي وصل نصف مستوى النصف الأول من الثمانينات أي 140.000 منصب شغل متوسط، إلى 75000 منصب في المتوسط سنويا بالنسبة للنصف للثاني من الثمانينات[4].و أول مرة تتم عملية تسريح العمال إثر غلق الوحدات الصناعية أو تقليص المسرحين ب 30 ألف ، وقد ارتفعت البطالة بشكل رهيب لتتضاعف في أقل من خمس سنوات ، بحيث انتقل عدد البطالين من 435ألف عام 1985 إلى مليون و 156 ألف عام 1990[5] و للحد من هذه الظاهرة(البطالة) اتخذت جملة من التدابير لرفع العجز عن مؤسسات الاقتصادية تمثلت أساس في توقيف التوظيف."

---

[1] ع قوادري، ادماج الشباب في الحياة العملية، (المجلة الجزائرية للعمل في الجزائر)، المعهد الوطني للعمل، العدد 19، 1987، ص96

– [2] المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي، مشروع تقرير الآثار الاقتصادية و الاجتماعية لبرنامج التعديل، الهيكلي، مرجع سابق، ص9 .

– [3] أحمد الاشقر، السياسات النهوض بالتشغيل في البلدان العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة،1993 ، ص135 .

[4] المرجع نفسه، ص136 .

[5] المرجع نفسه، ص137.

4- سياسة تشغيل الشباب:

بظهور الأزمة العالمية ، وانهيار أسعار المحروقات عرف سوق التشغيل في الجزائر نقصا كبيرا ، بينما بقي الإقبال على العمل في تزايد خاصة من طرف الفئة الشابة ، هذا الاختلال بين العرض و الطلب أدى إلى ارتفاع هام في نسب البطالة.

هذه الوضعية الخطيرة جدا عرفتها الساحة الاقتصادية الجزائرية منذ عام 1986 م، وكانت نتائجها على مختلف الأصعدة خاصة البطالة، أدت إلى توسيع وتعميق الأزمة الاجتماعية التي بدأت بوادرها تلوح مع تحويل مسائل التنمية منذ الثمانينات وستكون أحداث أكتوبر بمثابة المنبه عن خطورة الوضع[1] ، فنتيجة التدهور المستمر في وضعية التشغيل أدرجت الحكومة سياسة التشغيل إطار الإصلاحات الاقتصادية بتنظيم وتحسين سوق العمل، وكذا النهوض بالتشغيل وإنعاش الأنشطة الاقتصادية في إطار هيكل الإدماج الشباب مهنيا، مع المحافظة على مناصب العمل الدائمة وفي هذا الصدد سطرت أول سياسة لتشغيل الشباب عرفت ببرنامج تشغيل الشباب.

5- برنامج تشغيل الشباب:

يعتبر هذا البرنامج خاصا وذا أهمية كبيرة بالنسب لمحور الشغل، انطلق عام 1988م، وأولت الحكومة المعنية اهتماما بالغا به، ووضعت له استراتيجية من أجل الوصول إلى السبل الكفيلة بالاستثمار في الطاقات الحية العاطلة عن العمل.

ولقد وضع هذا البرنامج لتجاوز العقبات التي تصادف الشباب يوميا حيثما ذهب سواء في المؤسسات الخاصة بالتشغيل ، أو مكاتب اليد العاملة التي لا نجد حلا للطلبات الكثيرة والقادمة باستمرار، ويشمل برنامج تشغيل الشباب على محورين.

أولهما يتعلق بتوفير مناصب عمل لصالح الشباب في مختلف النشاطات الزراعية الري والهياكل القاعدية والاقتصادية والاجتماعية.

ثانيهما يتعلق بالتكوين في المراكز والمؤسسات والمعاهد وكذا التكوين بالمراسلة[2] وكان الهدف المقرر من هذا البرنامج" التكفل ب 200 ألف شاب عاطل عن العمل لسنتي 1988-1989و المخصص للشباب النشطين غير الحاصلين عن العمل والبالغين 16 إلى 24 سنة (الحد الأدنى تم تمديده إلى 27 سنة عام 1989) و هذا عن طريق منحهم تأهيلا يسمح لهم باندماج المهني في أشغال ذات منفعة عامة. يتميز

[1] - أحمد الاشقر، مرجع سابق ، ص137 .

[2] وزارة الداخلية و الجماعات المحلية، ملتقى حول تشغيل الشباب، ولاية الجزائر، مارس 1989 ، ص115 .

برنامج تشغيل الشباب بوجود حالات لعدم التوازن تبدوا جلية من خلال الفوارق بين مناصب العمل الدائمة ومناصب العمل المؤقتة، وكذا المساهمة المتقاربة لمختلف القطاعات ، وكذا تنوع المشاريع في بعض الولايات ، والانعدام شبه كلي للمبادرات في الولايات الأخرى، مع قلة الاهتمام من طرف الشباب حيال هذه البرامج، فحوالي % 50 من فئة الشباب غير معنية ببرنامج تشغيل الشباب، وهذه النسبة من فئة الشباب ستكون في معظمها من النساء[1].و قد اتصفت ظروف انجاز برنامج تشغيل الشباب PDG بالخصائص التالية :

المركزية المفرطة، والبرمجة السيئة للنشاطات وسوء تنفيذها. غياب الهياكل و التنسيق بين المستوى المركزي و المستويات الدنيا.التهيئة الناقصة للجماعات المحلية مع غياب التنسيق بين مختلف القطاعات .و لعدة أسباب إدارية خاصة ، لم يعط هذا البرنامج النتائج المرجوة والأهداف التي

كانت تنتظر و التكفل ب 200.000 شاب خلال سنتين لم تتحقق والموارد المالية الموضوعة تحت تصرف صندوق مساعدة الشباب عرفت نسبة ضعيفة من الاستعمال، بحيث لم يستفد منها سوى 100.000شاب خلال هاتين السنتين 60.000 شاب في مناصب .شغل دائم أو مؤقتة، و 40.000 شاب في نشاطات تكوينية.

وعلى ضوء هذه النقائص، ظهرت الحاجة إلى التكفل الأكثر تنظيما وفعالية ببرامج الإدماج المهني، فوضع برنامج بديل أكثر صرامة من قبل الوزارة المكلفة بالتشغيل.

5-1 جهاز الإدماج المهني للشباب:

لقد كانت المبادئ الأساسية لهذا البرنامج تهدف أساسا إلى ترقية روح المبادرة والمقاولة لدى الشباب وتنميتها، سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو من خلال جمعياتهم ، وتنمية المبادرات المحلية وتثمين الطاقات مع استغلال كل الإمكانيات المتاحة للتشغيل بإعطاء الأولوية للعمل الدائم.

الأنظمة الثلاثة للجهاز:

-**التشغيل المأجور الناتج عن المبادرات المحلية** (ESIL) يتعلق بالتشغيل المرتبط بأشغال المنفعة العامة، تقوم هذه الفكرة على التشغيل المؤقت[2] وهذا بتشغيل الشباب العاطل من طرف الجماعات المحلية

- [1]أحمد الأخضر ، التشغيل في الجزائر،) سلسلة دراسات التشغيل (، منظمة العمل الدولية، العدد 10 ، القاهرة، يناير، 1993، ص ص67 -68.

- [2]أحمد الأخضر ، مرجع سابق، ص40 .

لفترات من6 إلى 12 شهرا بأجرة موازية للحد الأجر المضمون (SMNG) .لعام 1991 والمقدرة ب 2500دج[1]

-**التعاونيات** :تقدم مساعدة من طرف الدولة من أجل إنشاء تعاونيات هذا عن طريق استغلال الطاقات المحلية، وكذا البرامج المفتوحة من طرف الشباب.

يمكن أن تصل إلى % 30 من تكلفة المشروع والتي لا تتجاوز 500 ألف دج، حيث كانت تكلفة المنصب الواحد للعمل لا تتجاوز 5010 ألف دينار جزائري وتنح للتعاونيات الفردية أو الجماعية التي قبلت ملفاتها ، و % 70 المتبقية من تكلفة المشروع تمنح على شكل قروض بنكية ، مسيرة لمدة خمس سنوات ، إضافة إلى التسهيلات الإدارية والإعفاء الضريبي لمدة ثلاث سنوات وتخفيض لسعر التجهيزات.

-**التكوين** : إعداد الشباب مهنيا، والمساعدة في عمليات التدريب خاصة في إطار التعاونيات ويكون لفائدة التعاونيات و مرتبط بميدان العمل، إذ لا يتعدى التكوين مدة06 أشهر داخل مؤسسات التكوين القريبة من المشروع، قصد معرفة ظروف سير المشروع و كيفية استعمال العتاد، أضف إلى أن هذا الجهاز يأخذ على عاتقه تكلفة الأجور للمؤسسات التي تعمل على تشغيل الشباب(الطالبي العمل الأول مرة) وهذا لمدة ستة أشهر وتشجيعا لتشغيل الشباب يقوم الجهاز بدفع لمدة عامين الاشتراكات الاجتماعية بحيث .7 %من هذه الاشتراكات يدفعها الجهاز و 5 %يدفعها المستخدم.

و خلال السنوات الأربع الأولى من إنشاء هذا الجهاز(1990-1994) تم إنشاء أربعة آلاف تعاونية شبابية 135 ألف شاب أغلبهم يعملون في الأنشطة الحرفية (65%) والباقي في القطاع الزراعي و قطاع الخدمات ضئيلة ونسبة في الصيد البحري .

- آثار برامج التعديل الهيكلي وانعكاساتها على التشغيل:

أخذ الاقتصاد الجزائري يكشف منذ الثمانينات عن علامات بارزة في التعب والعبء ، وكان للانخفاض المزدوج لسعر البترول و قيمة الدور من الأسباب المباشرة لذلك، فقد سجلت الإيرادات انخفاضا هائلا من 13مليار دولار سنة 1985 إلى07 ملايير دولار عام 1996[2] ، و ارتفعت الديون من 500.9 مليون دولار عام 1989 إلى 41.65 .مليار دولار عام1995

[1] Ighemat (A) :le marché de travail en Algérie , situation ,perspective, étude n°01, CERPEC , Alger , 1993, P 6.

[2]المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي ،مرجع سابق ،ص 11.

وأمام هذه الوضعية فرضت الجزائر سياسة تقشفية تقوم على تقليص لوارداتها فمن 1مليار عام 1986 و 2.2مليار دولار في كل من سنة 1987 و 1988[1] وهذا ما انعكس

سلبا على الإنتاج الوطني الذي كان يعتمد و بنسبة كبيرة على أجزاء هامة مستوردة، على احتياجات السكان الأساسية ذات الاستهلاك الواسع كالموارد الغذائية و الأدوية.

وأمام المتاعب الجمة التي اعترضت سبيل الجزائر للوصول إلى التوازن المالي كان لابد عليها اللجوء إلى التماس قروض تجارية والتي ارتفعت بشكل متسارع (المديونية) من 19 مليار دولار عام 1985 إلى 22.5مليار عام 1986[2] ولقد لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي للحصول على أقساط مرتفعة في إطار الاتفاق الاستعدادي الانتمائي ماي 1989 وتم الاتفاق الثاني بتاريخ 03 جوان 1991 ، مقابل التقليص من تدخل الدولة، النشاط الاقتصادي وتشريد الاستهلاك والادخار، وعن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات، وكذلك أسعار الصرف بالإضافة إلى تحديد التجارة الخارجية و كذا الداخلية ، ومن خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار[3] هذا البرنامج لم يستطع التخفيف من حدة الأزمة الاقتصادية و الاجتماعية ، فعبء الديون وخدمتها هي الأخرى أصبحت تشكل مشكلة أكثر خطورة، إذ انتقلت من 26.6 مليار عام 1990 .إلى 31.3 مليار عام1995[4] .

أمام تدهور هذه الوضعية المتدهورة لجأت الجزائر إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي من أجل النهوض باقتصادها و تجاوز الأزمة التي تمر بها وعليه فإن البرنامج الاقتصادي والمالي المقترح خلال فترة أفريل 1994 ، و من أجل تحقيقه يتوجب على السلطة استخدام جملة من الوسائل منها:إعادة الأسعار من خلال مراجعتها ورفع الدعم عنها ، وتخفيض الدينار، ترسيخ قواعد السوق الحرة، كما يجب اعتماد تحرير التجارة الخارجية والأسعار[5] .

---

[1]أحمد الاشقر، مرجع سابق، ص135 .

[2] أحمد الاشقر ، مرجع سابق ،ص 136.

– [3]الهادي الخالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة ، الجزائر،1996،ص200.

– [4]أحمد الاشقر، مرجع سابق، ص144

[5]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي، المرجع سابق ،ص47.

ولقد أدت عملية تحرير التجارة الخارجية إلى تدفق السلع والخدمات الأجنبية في الأسواق المحلية، وهذا سيؤدي إلى تهديد السلع المحلية، مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية تمر بمرحلة إصلاحات هيكلية، وتحاول تنظيم آلياتها من أجل تحقيق التوازنات المالية[1].

إذ من الواجب تقيد الواردات، لاسيما السلع المنافسة للسلع المحلية وهذا لم يحدث، إنما تركت المؤسسات العمومية و حتى الخاصة تواجه لوحدها هذا التغيير الجذري في الهيكلة والسياسة العامة للبلاد والاقتصاد، فشهدت هذه المؤسسات بالإضافة إلى الانخفاض في الإنتاج تضخما مكشوفا المالي حيث انتقل هذا المكشوف من 10 مليار دينار جزائري في نهاية ديسمبر 1994 إلى أكثر من 113 مليار دج في نهاية 1995، وهو يمثل % 28 من رقم الأعمال الاجتماعي، ويرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن هناك صلة وثيقة بين تخفيض قيمة الدينار في أفريل 1994 ، والتفكيك المالي .للمؤسسات[2]

وبالفعل تم إقرار مبدأ إخضاع المؤسسات العمومية مستقبلا لقانون السوق وذلك إعلان إفلاس الشركات العمومية تصفيتها قضائيا سب الشروط التي يحددها القانون، إذ تشير الحصيلة التي تم إعدادها في السداسي الأول من عام 1989 إلى أن إجراءات حل .المؤسسات شملت أكثر من 800 مؤسسة [3].

إن عمليات إعادة الهيكلة وحل المؤسسات تساهم في تفاقم ظاهرة البطالة حيث تشير بعض المعطيات الحديثة إلى أن عدد الأجراء الذين فقدوا عملهم أو الذين هم في بطالة تقنية بين- 1994 و 1998 على إثر غلق مؤسساتهم يزيد عن 360 ألف[4] ناهيك عن التدهور الاقتصادي، عرفت القطاعات الاجتماعية في أواخر الثمانينات ظهور أولى إعادة هيكلة المؤسسات تدهورا تدريجا امتد إلى جمع المؤشرات(انتشار النشاطات غير الرسمية، ارتفاع الأسعار، ضعف الاستهلاك تدهور الصحة والتربية ..)، إن عجز القطاع المنظم في إعادة انتشاره جعل النشاطات غير الرسمية مستمرة وسريعة الانتشار من حيث عدد مناصب الشغل التي أنشأت، فحسب التحقيق المنجز عام 1999 من طرف مصالح المراقبة لوزارة العمل و

- [1]الهادي خالدي، مرجع سابق، ص233 .

[2]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق، ص66

[3]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني سنة 1999،مرجع سابق، ص96 .

[4]المرجع نفسه، ص48 .

الحماية الاجتماعية التي مست حوالي 3000 شركة خاصة، فإنه من بين العدد الإجمالي المقدر، ب 32000عامل % 55 لم يتم التصريح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي [1].

وحسب التحقيق المنجز من طرف مصالح الديوان الوطني للإحصائيات عام 1996، والذي خص العائلات فإن 105.000 مشتغل (% 30)من هذا المجموع غير المنخرط في شبكات الضمان الاجتماعي فتطبيق برامج التصحيح والاستقرار تمخضت عنه ظاهرتين، فمن جهة ارتفاع قوي لأسعار ومن زيادة بأقل سرعة للمداخيل.

ومن بين المؤشرات الأساسية التي تعكس الوضع الاجتماعي للسكان وحسب تحقيق حول الأسر الذي قام به المركز الوطني CNEAP في عام 1988 حوالي 40.000ألف مسكن لا تتوفر فيه الشروط الصحية، و هذا يعني من مليوني شخص يعيشون في مساكن من نوع أكواخ[2] ، و حسب معلومات اليوم العالمي للتغذية ، يوجد حوالي مليون طفل يعانون من سوء التغذية ، أكثرهم لا يتعدى سن الخامسة، من بينهم 10.000حالة سوء تغذية حادة، و هناك أيضا أكثر من عائلة من بين خمس غير قادرة على الحصول على حصتها من الحريرات اليومية [3] ويضيف ذات المصدر (CNEAP) على أساس عينة نمو وتقدم أمراض مثل الكوليرا، التيفويد السحايا، هي أساسا الأسر ذات .الدخل الضعيف والتي تعيش في محيط متدهور وداخل مساكن مؤقتة[4] .

ومن المؤشرات الأساسية التي تعكس تدهور الوضع الاجتماعي للسكان لا حصر لها فحجم الكارثة ببعدها الاقتصادي و الاجتماعي تجعل الفقر والتهميش صفة ملازمة لطبقة هائلة من السكان، حيث يشهد المجتمع عمليات إفقار واسعة لطبقة كانت تعرف في الماضي بالطبقة المتوسطة، وأصبحت اليوم تحت عقبة الفقر.

ينص برنامج التثبيت الهيكلي الذي اتفقت عليه الحكومة مع البنك الدولي لفترة (92-93) على إعادة هيكلة المؤسسات والشركات العامة، ونقل ملكية جزء هام منها إلى ملكية القطاع الخاص.

---

[1] المرجع نفسه ،ص99.

[2]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق ، ص 82.

[3]المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لعام1999 ، مرجع سابق، ص192

[4]لمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لعام1999 ، مرجع سابق ،ص 105.

أمكن لخبراء الاقتصاد في اختلافهم للتقسيم حلول سرعة التحول من العام إلى الخاص إلى مدرستين و ذلك على النحو التالي:

مدرسة أنصار الخوصصة: يرون ضرورة الإسراع في التحول من العام إلى الخاص فالخصخصة في نظرهم قادرة بآلياتها على إصلاح عيوبها، أي أن علاج الخصخصة يتحقق بمزيد من الخصخصة.

–مدرسة ثانية :ثانية أنصار احترام البعد الإنساني عند الأخذ بالتحولات الاقتصادية و هم يرون تحقيق أهداف الخوصصة تدريجيا، حتى لا ينفجر المجتمع ويفقد سلامته الاجتماعية[1] .

فنظريا يمكن تصنيف توجه الجزائر إلى مدرسة أنصار أسلوب التحول التدريجي وهذا من خلال وضع إجراءات حماية للتخفيف من انعكاساتها والإصلاح" وتسيير البطالة" والوضع الاجتماعي، لكن على أرض الواقع فالخط عكس هذا فعملية نقل الملكية من القطاع العام إلى القطاع الخاص تمت بسرعة، وفي ظروف قياسية ، هذا إن لم نقل "إجبارية وقهرية" .

هذا التحول المدعم من شرائح برجوازية (يرون بضرورة الإسراع في التحول من العام إلى الخاص) ، هذه الأخيرة كانت ترى أن مكانتها أصبحت قوية بقدر الكفاية لتسمح لها بالشروع بإصلاحات ذات محتوى نيو ليبرالي والاستمرار في تحطم الجهاز الإنتاجي الوطني، بما فيه القطاع الخاص.

فتحرير الدورة من مهامها الاقتصادية يندرج ضمن مسار تحرير الاقتصاد والانتقال إلى اقتصاد السوق، وهذا الأخير برغم الثمن الباهظ الذي دفعه المجتمع الجزائري لبلوغه إلا أنه في الحقيقة بقي بعيد المنال.

–* برامج التخفيف من نتائج الإصلاحات الاقتصادية" وتسيير البطالة:"

أمام تفاقم نسبة البطالة، ولأجل التخفيف من نتائج الإصلاحات الاقتصادية، ولاسيما في اتجاه الشباب فقد تم الشروع في وضع برامج لترقية التشغيل "كل واحد منها موجه لفئة معينة من البطالين أو لعدة فئات في نفس الوقت ونذكر منها ، برنامج تشغيل الشباب 1989 ، وبرنامج الإدماج المهني لشباب 1990 ، و الذي يضم برنامج الوظائف المأجورة بالمبادرة المحلية، هذين البرنامجين الجدد لأول مرة على العمل، وكذلك المسرحين أحدثت أجهزة جديدة تندرج في إطار الشبكة الاجتماعية التي هي عبارة عن مساعدات تقدمها الدولة للفئات الاجتماعية المحرومة ، ولكنها في سن العمل وذلك بتوفير مناصب لهم مؤقتة تمكنهم من الحصول على حل حتى ولو كان ضئيلا.

– [1]عوين عز الدين، الوجه الاقتصادي المقبول لعملية الخوصصة،) مجلة العمل العربية (، منظمة العمل العربية العمل العربية، العدد 73 ، القاهرة، 1999 ، ص127 .

6- أجهزة مكافحة البطالة:

6-1 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة:أنشأ عام 1994 ، أكلت له مهمة التكفل بالعمل الذين يفقدون مناصب شغل لأسباب اقتصادية ، سواء بالتأمين على البطالة أو التقاعد المسبق، وتمويل هذا الصندوق بمساهمات أنفسهم والمؤسسات التي تشغلهم وسميت ب " مساهمات حق الاستفادة[1] ".

فيما يتعلق بالمعالجة الاجتماعية للبطالة، فقد استفاد 98.564 عامل مسرح من منحة التأمين على البطالة، مع العلم أن عدد المسجلين للاستفادة من هذه المنحة يقارب ضعف هذا العدد ، كما استفاد 34.354عامل الإحالة على التقاعد المسبق(إحصائيات1997)[2].

6-2 الأشغال ذات المنفعة العامة والاستعمال المكثف لليد العاملة:

دخل هذا البرنامج حيز التنفيذ عام 1996 ، موجه للشباب المقبلين على العمل لأول مرة، والذين لا يتوفرون على مستوى تعليمي عالي، وكذلك من حيث طبيعة المناصب التي يفرضها (مناصب مؤقتة) على أنه يتميز من حيث المضمون المتعلق بمناصب الشغل التي تنصب من على أشغال صيانة وترميم على مستوى البلديات، وتمويل هذا البرنامج الصندوق الاجتماعي للتنمية[3] و يدخل هذا البرنامج الذي أصبح حيز التنفيذ سنة 1996 في إطار البرامج الممولة من طرف البنك العالمي، ومنذ وضعه حيز التنفيذ تم إنشاء 128.641 منصب شغل عن طريق فتح 3200 ورشة عمل [4].

6-3 برنامج عقود الشغل المسبق:

انطلق هذا البرنامج في جويلية 1998 ، تتكلف به الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ، تهدف إلى إدماج الشباب الحاصل على شهادات التعليم العالي(طالبي العمل لأول مرة) البالغين من العمر 19 إلى 35 سنة كما يوجه إلى البطالين الذين سبق لهم أن أشغلوا في برامج سابقة مثل الشغل المأجور ، و يرى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي هو أن سياسات الشغل) منقوصة التكامل والانسجام والنجاحة ، إذ أنه تم وضع الأجهزة شتى مجمعة ليس تنسيق داخلي ولا أهداف واضحة المعالم، ويدعونا تكاثر هذه الأجهزة إلى مراجعة مصاريف الوكالة التي تمتص قسطا كافيا من النفقات العمومية ، إن مناصب الشغل

---

[1] أحمد الاشقر، مرجع سابق، ص107 .

[2] المرجع نفسه، ص161 .

- [3] أحمد الاشقر، مرجع سابق، ص 161.

[4] المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق ،ص92.

المؤقت قلما ينتج عنها اندماج فعلي، إذ أنها لم تتجاوز 2 %بينما الهدف المنشود كان مقدرا ب 10 % فقط[1] .

فعلى الرغم من تنوع الهياكل وتوجيهها إلى مختلف الفئات الاجتماعية الأكثر تضررا بالبطالة إلا أنها تبقى غير كافية و غير فعالة أمام تفاقم ظاهرة إقصاء الشباب من الحياة العملية، حيث أنها تقدم حلولا مؤقتة لطالبي العمل ولا تؤدي استقرار الأشخاص المستفيدين من هذه الأجهزة إلا بصفة استثنائية ، فهذه الأجهزة تمثل علاجا اجتماعيا أكثر منه اقتصاديا لمسألة البطالة وفي الختام يمكن أن نستنتج أن سياسات التشغيل نجمت من فكرة مفادها أنه من النادر أن تتوازن أسواق العمل تلقائيا، فالسياسات الاقتصادية على المستوى الجمعي وتحسين نوعية المعلومات حول طالبي العمل وعارضيه.

في الجزائر تضافر عدة عوامل أثرت بصورة سلبية على تحقيق التشغيل الكامل وأدت إلى انتشار الكبير والواسع للبطالة خاصة مع نهاية الثمانينات ، مما زاد من حدة الأزمة و منه الإصلاحات الاقتصادية ذات الإيحاء النيوو ليبرالي التي تهدف إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر ، تهدف هذه الإصلاحات التي ألحقت بالاقتصاد الوطني، لم يعتبر فقط السلطات العمومية على توقيف التشغيل من جانب المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية العمومية فحسب بل كانت وراء تأخر انطلاق مشاريع جديدة، فأمام هذا الوضع دفع المجتمع الجزائري ضريبة قاسية و كبيرة ، تمثلت في شرخ المجتمع إلى فئتين، فئة مندمجة اجتماعيا ومهنيا ، بينما الفئة الأخرى ملقاة على هامش المجتمع تعاني الإقصاء.

المبادرات المحلية أو الأنشطة ذات المصلحة العامة[2].

تستغرق مدة العقد سنة وتولى تمويله في مجملة وكالة التنمية الاجتماعية بأموال من الخزينة، وهذا العقد قابل للتجديد مرة واحدة كل 6 أشهر بطلب من رب العمل،1 % وأثناء الفترة الثانية يساهم رب العمل في الأجرة المدفوعة للمستفيد في حدود20 وتساوي الأجرة المدفوعة 6000 دج في الشهر أي ما يعادل الحد الأدنى من الأجر الوطني المضمون و 4500 في الشهر للتقنين السامين، وبعد تسلم المستفيد من عقد . الشغل المسبق شهادة عمل يمكنه الاستناد إليها في حصوله على منصب شغل[3]

---

[1] لمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لعام1999 ،مرجع سابق .

– [2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لعام1999 ، ص 166.

[3] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي، مرجع سابق ،ص92.

7- برنامج المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة:

دخل هنا البرنامج حيز التنفيذ منذ السداسي الثاني لعام1997 (بمقتضى المرسوم التنفيذي296 96 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996)الموجه للمواطنين من الشباب الراغبين في إنشاء مقاولات خاصة ، كما يتوجه إلى الإطارات الذين شملتهم إجراءات تخفيض عدد العمال.

إن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب قررت بتاريخ 31-12-1999 ب22.004 مشروع ، من شانها خلق 63381 منصب شغل وهو ما يمثل معدل ثلاثة مناصب شغل للمشروع الواحد [1] .

7-1 القروض الصغرى:

انطلق هذا الجهاز في بداية 1999 ، وهو يتوجه لكل الأشخاص ليس لهم منصب شغل والذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 50 سنة بما فيهم البنات وربات البيوت، وتتمثل في منح قرض بنكي للمساعدة على إنشاء نشاط يختاره طالب القرض الصغير، ويراوح 350.000دج وللحصول على هذه المساعدة يتعين -المبلغ الذي يمكن منحه بين5000 على طالبها لزوما أن يتوفر من ماله الخاص على ما يقل عن 5%من مبلغ القرض المطلوب وتقدم هذه القروض البنوك لمدة سنة إلى 5 سنوات وفقا لمبلغ القرض المطلوب [2].

إنما يميز البرامج من نقائص هو كونها غير قادرة على تسوية المشاكل المطروحة طالما أنها تعالج الآثار بدلا من الأسباب، و هذا إذا افترضنا أنم هذه الإجراءات نابغة بالفعل، تطرح الأجهزة التي وضعت نوعين من المشاكل يتعلق بالمردودية الاجتماعية لهذه الأجهزة من حيث فعاليتها و تحديد المستفيدين واتساعها، ويتعلق النوع الثاني بالفائدة المرجوة من مثل هذه الأجهزة في إطار إشكالية الإنعاش الاقتصادي والمساهمة الاجتماعية الفعالة[3] .

- [1]المجلس الوطني الاجتماعي، المشروع حول الفارق الاقتصادي و الاجتماعي للسداسي لسنة 1999 ، مرجع سابق ،ص 103.

- [2]ا لمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مشروع حول الظروف الاقتصادي والاجتماعي لسداسي الثاني لعام1999 ، ص 107.

[3] المرجع نفسة ، ص 107.

بالإضافة إلى هذا تستمر هذه الأجهزة في وضع مستحقات الأجور بمعدل ليس فقط بل ألغي أجر النفقات ذات المنفعة العامة SMIG أقل من الأجر الوطني الأدنى المضمون وبناء على هذا يبدوا من الضروري توضيح مصطلح المساعدة ومصطلح الشغل وتطبيقه .على أرض الواقع[1]

8- نتائج سياسات التشغيل في الجزائر:

لقد حققت سياسات التشغيل في الجزائر بعض النتائج الايجابية بفضل العديد من العوامل التي ساعدت :على تقليص نسبة البطالة والتي يتمثل أبرزها فيما يلي:

- تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ما بين 2001و2004 الذي سمح باستكمال العديد من المشاريع العالقة، وانطلاق عدة ورشات، والتي تُرجمت بخلق عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تطبيق برنامج تكميلي لدعم النمو (2005-2009)، إضافة إلى البرامج الخاصة التي مست الهضاب العليا والجنوب، والفترة التي عرفت استحداث عدد هام من مناصب الشغل الصافية.
- تحسين مستوى الاستثمار الوطني وكذلك الأجنبي.
- نتائج أجهزة التشغيل المؤقت وأجهزة خلق النشاطات التي تدخل في إطار ترقية تشغيل الشباب، والتي سمحت بتمويل 2.695.528 منصب في فترة ما بين 1999-2007 بتكلفة مالية تقدر ب 150 مليار دينار جزائري.
- النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، والمستخلص من القطاعات المولدة للشغل، لاسيما قطاع البناء والأشغال العمومية والخدمات والفلاحة.

وبالنسبة لمعدل البطالة في الجزائر، فقد كان للسياسات الدور الكبير في هبوط معدلها إذ نرى تراجعاً في معدل البطالة.

إن برامج التنمية المتتالية أدت إلى تراجع هام في نسبة البطالة بفعل إحداث ما يفوق 2 ملايين منصب شغل خلال العشرية الماضية في القطاعات الإدارية والإنتاجية، وإلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات إلى ما يفوق 6 بالمئة، رافقه تحكم أفضل في مستويات التضخم.

كما أن معدل البطالة في نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 انخفض إلى غاية 10 % مقارنة بسنة 2009 التي كان فيها معدل 10.2 %[2].

---

[1] المرجع نفسه، ص106.

[2] عبد الحميد قومي ، حمزة عايب ،سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة ، ص2

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة الجزائرية أقرت البرنامج الخماسي 2010-2014 والذي يخصص 40% من موارده لتحسين التنمية البشرية في مجال التشغيل، حيث أن البرنامج الخماسي يرسم كهدف استحداث 3 ملايين منصب شغل في غضون سنة 2014 ،منها1.500.000منصب في إطار البرامج العمومية لدعم التشغيل. وفي هذا الإطار، فإن برامج دعم استحداث مناصب الشغل ستستفيد من غلاف مالي قدره 350 مليار دينار جزائري لمرافقة الإدماج المهني لخريجي التعليم العالي والتكوين المهني، ودعم استحداث المنشآت المصغرة وبرامج التشغيل الانتظاري، ونتائج الدعم العمومي للتشغيل ستضاف لحجم التوظيف التي تتم في إطار تنفيذ البرنامج الخماسي إلى جانب تلك التي يفرزها النمو الاقتصادي.

وبما أن الحكومة الجزائرية ترى نجاعة سياساتها التشغيلية وترى أثرها في تقليص معل البطالة، فإنها قررت الاستمرار في هذه الآليات والسياسات والتدابير، حيث أنه بالنسبة لاستحداث مناصب الشغل عن طريق الأجهزة العمومية لترقية التشغيل، فإن التوقعات للفترة 2010-2014 تفيد ما يلي [1]:

متوسط استحداث سنوي قدره 100.000 منصب شغل في إطار أجهزة دعم استحداث المنشآت الميسرة من قبل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ والصندوق الوطني للتامين عن البطالة CNAC

تنصيب 300.000 طالب عمل سنوياً في إطار جهاز دعم الإدماج المهني DAIP

في هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أن الجوانب المتصلة بتثمين الموارد البشرية تشكل محوراً مهماً في مخطط العمل لترقية التشغيل ومكافحة البطالة الذي شرع في تنفيذه ابتداء من شهر جوان 2008

[1] د. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 المركز الجامعي تيبازة الجزائر ، ص 563.

خلاصة الفصل :

لقد تميزت الحالة الاقتصادية للجزائر غداة الاستقلال مزرية وهذا نتيجة لما خلفه الاستعمار من دمار وخراب لمعظم أسس وأبنية الاقتصاد الجزائري.

ولقد ركزت الجزائر في السنوات الأولى من استقلالها على تأسيس وتدعيم الاستقلال السياسي والسيادة الوطنية وكذا على بناء بعض الميادين الاقتصادية المستعجلة.

وجاء بعدها الإعلان عن استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بعد1965 وتطلبت هذه الاستراتيجية إنشاء و بروز قطاع عام على إنجاز استثمارات ضخمة من خلال مخططات تنموية وضعت خلال فترات متتالية.

وإلى جانب هذا القطاع العام وجد قطاع خاص كان دوره ثانويا ولكن وجوده كان مهما لتحقيق التكامل الاقتصادي والتنمية الشاملة خاصة عندما انتقلت إلى اقتصاد مفتوح.

ولقد تم تجسيد هذه الاستثمارات وفقا لمخططات التنمية في فترة الاقتصاد المخطط المركزي وفي الآونة الأخيرة بعد التحول والانتقال إلى اقتصاد السوق أصبح المناخ الاستثماري الجزائري متنوع ومساعد ويساعد على استقطاب الاستثمارات الداخلية والاجنبية.

الجانب الميداني

الفصل الاول الاجراءات

المنهجية للدراسة الميدانية

الاجراءات المنهجية للدراسة :

أ) **المجال البشري:** ويتمثل المجتمع المعني بالدراسة الشباب المستثمر بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

ب) **المجال المكاني:** اجري مكان البحث انطلاقا من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب والاتصال بمؤسسات المستثمرين .

ج) **المجال الزماني** : لقد استغرق البحث الميداني مدة 35 يوما انطلاقا من 2018/02/15 الى غاية 2018/03/21 حيث كان يتم استجواب 2 من المستثمرين في اليوم وذلك حسب عناوين المؤسسات الغير واضحة .

- **المنهج المستخدم:**

يندرج بحثنا ضمن البحوث التفسيرية والتي" تبحث في مدى صدق تفسيرات الظاهرة من أجل قياس واستكشاف وتحديد العلاقة بين متغير أو أكثر، أي اختبار العلاقة السببية "[1].

ونظرا لطبيعة بحثنا اعتمدنا في تناولنا لهذا الموضوع على المنهج الكمي الذي ركز أساسا على التحصيل الرقمي للمعطيات، ويعرف موريس أنجرس أن المنهج الكمي هو مجموعة من الإجراءات المستعملة لقياس الظواهر [2]

نحاول من خلال بحثنا اختبار متغير نجاح نشاط استثماري، هذا الاختيار نقيسه من منطلق متغيرين الكفاءة المهنية والرقابة والمتابعة للمشاريع من طرف الوكالة . وهذه المتغيرات نجسدها في شكل مؤشرات تظهر من خلال الجانب التطبيقي في شكل جداول إحصائية بسيطة أو مركبة في تأثير كل متغير من المتغيرات السابقة في متغيرات أخرى أفرزتها الدراسة الميدانية.

التقنية المستعملة في الدراسة:

اتبعنا المنهج الكمي الذي يعتمد على الحصول على المعلومات من خلال استعمال الاستمارة، هذه الأخيرة التي تمثل لمادلين قرافيتز" وسيلة اتصال بين الباحث والمبحوث[3]"

وأسئلة الاستمارة تكون حول مؤشرات المتغيرات ويكون ملء الاستمارة حسب المستوى التعليمي للمبحوث، وقسمنا محاور الاستمارة الى ثلاث محاور

---

[1] فضيل دليو، أسس البحث وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2002 ، ص17 .

[2] Maurice Angers, **Initiation pratique de la méthodologie des sciences humaines**, Ed Casbah, Alger, 1997. p60.

[3] Madeleine Gravitz, **Méthodes des sciences sociales**, 3ème ed, Paris, 1976, p 333.

المحور الاول : البيانات الشخصية

المحور الثاني : الكفاءة المهنية والخبرة

الحور الثالث : الرقابة والمتابعة الدورية للوكالة

تحديد العينة :

نظرا لطبيعة الدراسة كان مجتمع بحثنا من فئة الشباب الذين استفادوا من دعم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على مشاريع استثمارية .

و بعد وجودنا لصعوبة القيام بدراسة عينة مجتمع البحث و التي تجسدت في تغير المبحوث لعناوينهم إضافة إلى بعض العناوين الخاطئة وكذا رفض بعض الشباب المستثمر للإجابة.

و منه حاولنا حصر أكبر عدد ممكن من الشباب المستثمر فتحصلنا على عينة تساوي 45 مستثمر وهم المستثمرون الذين استطعنا الوصول اليهم والملاحظ أن هذه العينة غير ممثلة لمجتمع البحث وإنما ممثلة للعينة نفسها.

التعريف بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، وهي هيئة وطنية ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتسعى لتشجيع كل الصيغ المؤدية لإنعاش قطاع التشغيل الشبابي من خلال إنشاء المقاولات، بالإضافة إلى ترقية ونشر الفكر المقاولاتي، ومتنح إعانات مالية وامتيازات جبائية خلال كل مراحل المرافقة.

- مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ): للوكالة عدة مهام نذكر منها:
- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب ذو المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لتشغيل الشباب.
- تبليغ الشباب ذوي المشاريع الذين ترشح مشاريعهم للاستفادة من القروض بمختلف الإعانات.
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي أنجزها الشباب مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط.
- تشجيع كل أشكال التدابير الأخرى الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب.
- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(ANSEJ) كهيئة مرافقة:
- وتتم عملية المرافقة المقاولاتية من طرف الوكالة على النحو التالي:

- لكي يستفيد المقاول من المرافقة والمزايا الممنوحة من طرف الوكالة يجب أن يتراوح سنه بين 19و 40 سنة (في حالة عمر الشاب بين 35 و 40 يجب ادخال شريك عمره أقل من 35 سنة)،أيضا يجب عدم انتمائه للنشاط الاجتماعي أن يكون ذو خبرة وكفاءة مهنية. [1] .

- عند التحاق الشاب بالوكالة يقوم بملىء استمارة معلومات، ثم يحدد له موعد لحضور حصة جماعية لتكون لديه فكرة واضحة عن جهاز الوكالة والامتيازات المالية و الجبائية التي تقدمها، ثم يتم الانتقال بالشاب إلى الحصة الفردي (قد تكون حصة أو عدة حصص) لإقامة علاقة بينه وبين المرفق يتم من خلالها دراسة المشروع من جميع جوانبه الاقتصادية والمالية وتحديد الاختيارات الرئيسية للمشروع.

- بعد تحضير الملف الاداري (شهادات المؤهلات المهنية، شهادة عدم الاشتراك في الضمان الاجتماعي للأجراء والغير أجراء، شهادة عدم الخضوع للضريبة...)، والملف والمالي(الفاتورة الشكلية للعتاد معفية من الرسوم، الفاتورة الشكلية للتأمينات متعددة الأخطار...)، يتم توجيهه وتقييمه تقنيا والموافقة عليه من طرف "لجنة انتقاء واعتماد وتمويل المشاريع" المكونة من مدير الوكالة رئيسا للجنة، أعضاء البنوك المحلية، ممثل عن والي الولاية، ممثل عن السجل التجاري، ممثلين عن مديرية التجارة والضرائب وغرفة الصناعات، ومديرية التخطيط ومديرية التشغيل.

- بعد قبول اللجنة بتمويل المشروع يتم تبليغ الشاب وتسليمه شهادة التأهيل من طرف الوكالة، ويقوم الشاب المقاول بعدها بإتمام اجراءات السجل التجاري والبطاقة الجبائية وبدفع المساهمة الشخصية لتيم تمويله في حالة التمويل الثنائي، أما في حالة التمويل الثلاثي فيتم توجيه الملف الى البنك المستقبل ليتم قبولها من طرف لجنة البنك

- بعد قبول البنك تمويل المشروع يتم تسديد مبلغ ضمان أخطار القرض البنكي من طرف الشاب المقاول في الحساب المفتوح باسم الصندوق والتي نسبتها 1% من قيمة المشروع في حالة أقل من 500 مليون و 2 % في حالة أكثر من 500 مليون.

- يتجه المرافق مع الشاب المقاول في مرحلة التجهيز حيث يتحصل الشاب على امتيازات جبائية متمثلة في الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة لشراء العتاد، وتخفيض في الرسوم الجمركية (7.4% يتم تسديد فقط 5%)، وتخفيض نسبة الفوائد البنكية بين 80% و 95% حسب طبيعة المشروع.

[1] الوكالة–الوطنية–لدعم–تشغيل–الشباب http://www.nourelilm.org

- يتم معاينة العتاد من طرف الوكالة ثم البنك مع وجود محضر قضائي، ويستفاد الشاب لمدة سنة من التأمين من جميع الأخطار بالنسبة للعتاد المقتنى، ويرهن العتاد عن طريق موثق من طرف البك بالدرجة الأولى ثم الوكالة بالدرجة الثانية.
- يتم منح الشاب المقاول قرار الامتيازات مرحلة الاستغلال وتشمل هذه الامتيازات ما يلي:
- إعفاء تام لمدة 3 سنوات إلى 6 سنوات حسب موقع المشروع من الضريبة على الدخل الاجمالي IRG، والضريبة على أرباح الشركاتIBS ، والرسم على النشاط المهنيATB، والرسم على رقم الأعمال TVA(على حسب صيغة المشروع) ، والاعفاء من حقوق التسجيل.

الاستفادة من المعدل المخفض لـ 7 % لاشتراكات أصحاب العمل بالنسبة للمرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة.

- الإعفاء من رسوم نقل الملكية على الأصول العقارية المحازة للمشروع موضوع دعم الوكالة.
- تبقى المتابعة خلال فترة الاستغلال من طرف مرافقي الوكالة من خلال الزيارات الميدانية

الشباب وجهاز دعم تشغيل الشباب:

هناك مراحل يجب على الشباب المستثمر أن يتبعها لا نشاء مشروعه الاستثماري والتي تتمثل في ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى :

وتتم بعد حصول الشباب المستثمر على شهادة تأهيل بعد استفاء الشروط المنصوص عليها والتي تحدد أساسا في كون الشباب المستثمر جزائري الجنسية وفي نفس الوقت أن يكون بطالا عند تقديمه الطلب ، وكل هذا وفق فئة عمرية 19-35 ويمدد السن الى 40 سنة بالنسبة للشباب المسير بشرط أن يخلق ثلاث مناصب عمل، وله تأهيل مهني وذو مستوى تعليمي معترف به.

ومن خلال هذه المرحلة يقوم الشباب المستثمر بتقديم ملفه يتضمن وثائق تتعلق بالتنظيم الاقتصادي والتجارب الموجود في الجزائر. إضافة إلى هذا هناك الملف المالي الذي يتضمن فاتورات خاصة بعتاد المشروع الاستثماري، أو خاصة بالتأمينات وبهذا تقوم الوكالة بدراسة تقنو اقتصادية للملفين، فبعد21 يوم تقدم للشباب المستثمر شهادة التأهيل لينتقل إلى المرحلة الثانية .

المرحلة الثانية :

تتعلق بالتمويل البنكي للحصول على القرض البنكي، ومنه في هذه المرحلة على الشباب المستثمر ...تحضير ملف ذو طابع اقتصادي، كالسجل التجاري، ووثيقة تبرر الوضعية الضريبية أو عقد الملكية

وبعد هذا يتحصل الشاب المستثمر على وثيقة داخلية للبنك تسمح بقبول المشروع أو رفضه، وعند قبول الملف تقام دراسة خاصة بالتحليل المالي للمشروع الاستثماري هذا التحليل يكون هناك تقرير خاص بالمشروع الاستثماري يتضمن طبيعة المشروع وإدارته وموضوع القرض ثم الوسائل والميزانيات وتحديد النشاط مع احتياجات ومخارج القروض.

بعد هذا التقرير يتحصل الشاب المستثمر على رخصة التمويل والتي تتمثل في اسم المشروع الاستثماري، مبلغ القرض، معدل الفائدة المنخفضة، رقم الحساب البنكي، ثم إمضاء الفائدة وختم مدير البنك وأخيرا تتراوح مدة دراسة ملف الشاب في البنك من شهر إلى ثلاثة أشهر.

المرحلة الثالثة:

تتعلق بالقرض الخاص بالوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب في هذه المرحلة، يقوم بتقديم ملف أخير يتضمن نسخة من الوضع القانوني للمشروع الاستثماري وأخرى من السجل التجاري ووثيقة تبرز الوضعية الجبائية ثم وصول يبين أن الشباب دفع حصته المالية.

وتتراوح مدة دراسة هذا الملف من 15 الى 20 يوم وبعملية حسابية يستغرق الشاب 05 أشهر من بداية الإجراءات إلى غاية انطلاق المشروع الاستثماري.

الفصل الثاني عرض وتحليل نتائج الدراسة الميدانية

بعدما تطرقنا الى الاجراءات الميدانية و تحديد المنهج و عينة البحث و تحديد الادوات المستعملة لجمع البيانات سنتطرق الى عرض و تحليل النتائج المحصل عليها ثم مناقشتها و تفسيرها.

الجدول رقم 1: توزيع المبحوثين حسب الجنس.

الجنس	التكرار	النسبة
ذكر	30	66.7
انثى	15	33.3
المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم 1 المتعلق بتوزيع افراد العينة وجدنا ان اكبر مستثمرين للوكالة هم ذكور بنسبة 66.7 وفي المقابل نسبة 33.3 من الاناث.

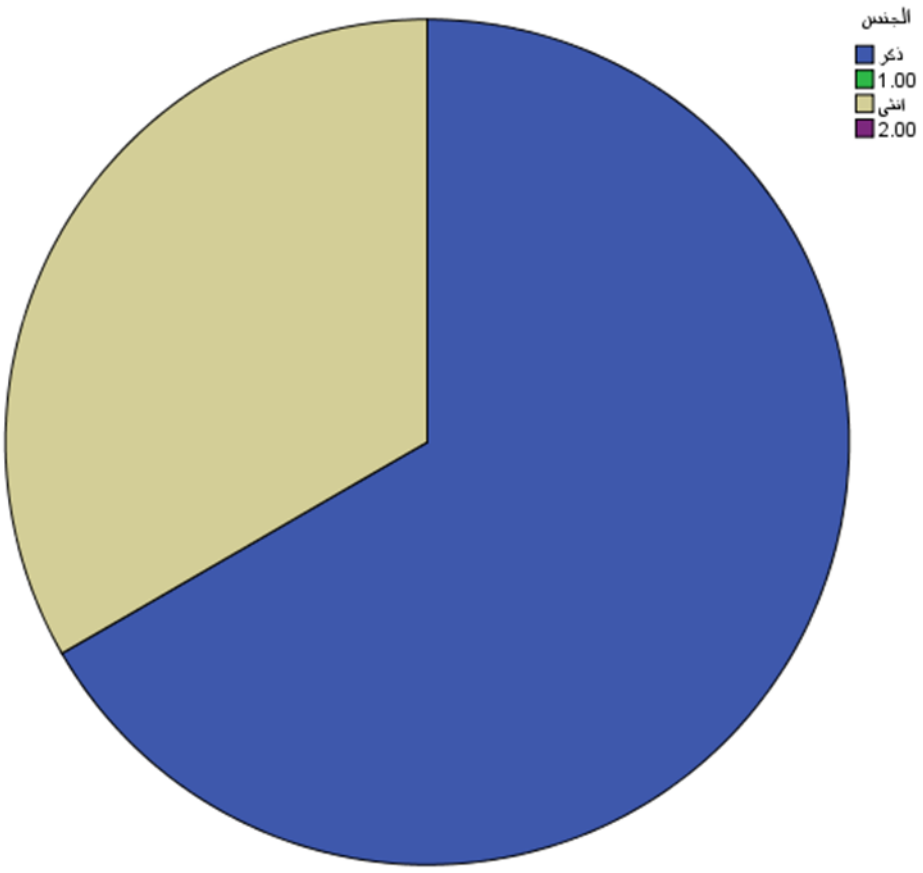

الشكل رقم 01: يمثل توزيع المبحوثين حسب الجنس

الجدول رقم 2: توزيع المبحوثين حسب السن

السن	التكرار	النسبة
30-19	16	35.6
40-31	29	64.4
المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم 2 المتعلق بتوزيع افراد العينة وجدنا ان 64.4 اعمارهم بين 31-40 وفي المقابل 35.6 تتراوح اعمارهم بين 19-30.

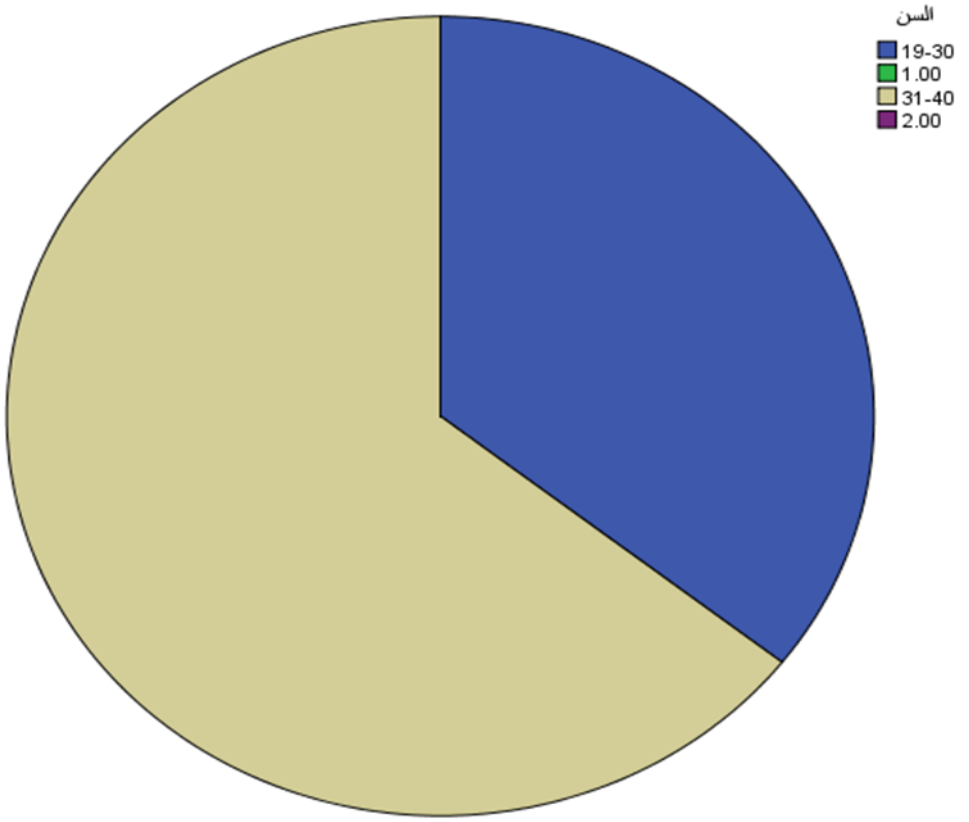

الشكل رقم 02: يمثل توزيع المبحوثين حسب السن

الجدول رقم 3: توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية .

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
اعزب	12	26.7
متزوج	21	46.7
مطلق	12	26.7
المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم 3 المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية نجد ان اكبر نسبة هي متزوجون وقدرت ب 46.7 وفي المقابل نجد نسبة 26.7 متساوية بين عزاب ومطلقين .

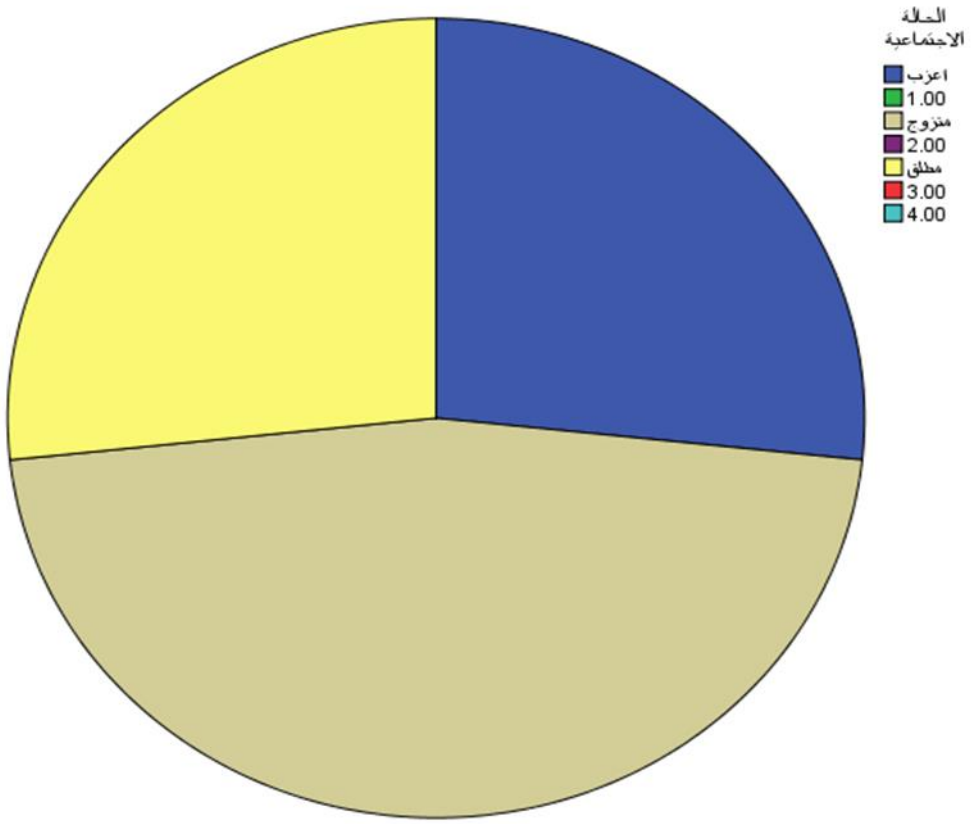

الشكل رقم 03: يمثل توزيع المبحوثين حسب الحالة الاجتماعية

الجدول رقم 4 :توزيع المبحوثين حسب المنطقة السكانية .

المنطقة السكانية	التكرار	النسبة
حضري	37	82.2
ريفي	8	17.8
المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم 4 المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب المنطقة السكانية نجد ان اكبر نسبة يسكنون في الحضر ب 82.2 وفي المقابل 17.8 يسكنون في الريف .

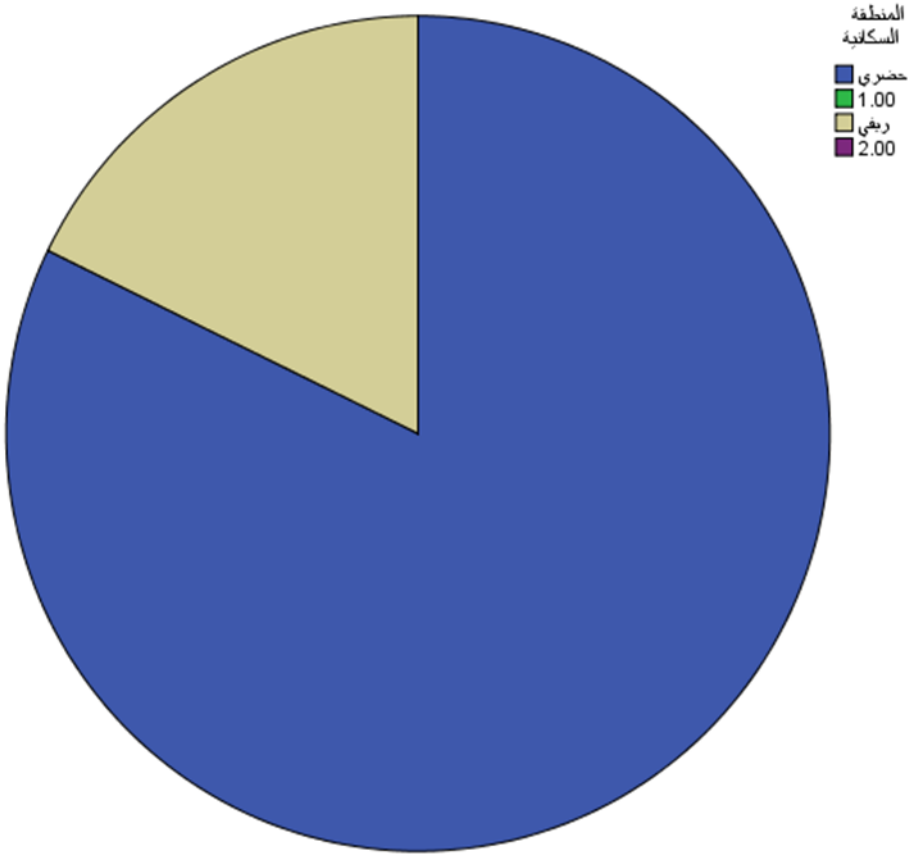

الشكل رقم 04: يمثل توزيع المبحوثين حسب المنطقة السكانية

الجدول رقم 5 : توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية نشاطهم .

تاريخ بداية النشاط	التكرار	النسبة
اقل من 3 سنوات	31	68.9
بين 3-5 سنوات	7	15.6
اكثر من 5 سنوات	7	15.6
المجموع	45	100

من خلال الجدول رقم 5 المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب تاريخ بداية النشاط نجد ان اكبر نسبة هي 68.9 والتي تمثل بداية النشاط اقل من 3 سنوات وفي المقابل نسبة متساوية 15.6 لبداية النشاط بين 3-5 سنوات و اكثر من 5 سنوات .

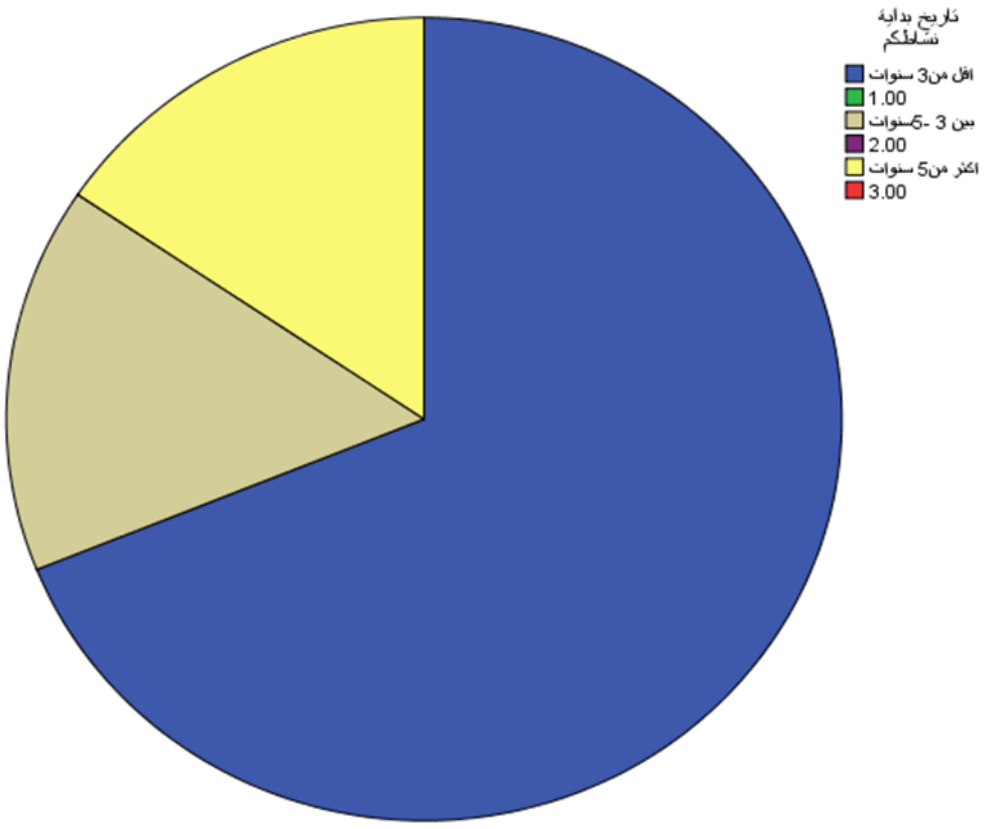

الشكل رقم 05: يمثل توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية نشاطهم

أولا: تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الأولى: الكفاءة المهنية

الجدول رقم6 :توزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع ونجاحه

هل يعتبر مشروعك	الدافع الذي جعلك تنشا مشروعك						المجموع	
	خبرة مهنية		التخلص من البطالة		ربحية المشروع			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	13	48.1	3	27.3	3	27.3	19	42.2
مقبول	1	03.7	1	09.09	–	–	2	4.4
فاشل	13	48.1	7	63.63	4	57.1	24	53.3
المجموع	27	100	11	100	7	100	45	100

التحيل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 6 : المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع الاستثماري ونجاحه وجدنا اكبر نسبة للمشاريع الناجحة عند اصحاب الخبرة المهنية بنسبة 48.1 % اي 13 مستثمر واقل نسبة 27.3 %الذين دافعهم ربحية المشروع الاستثماري والتخلص من البطالة بالتساوي اي 3 مستثمرين وفي المقابل وجدنا نسب متساوية عند الذين يريدون التخلص من البطالة ب 63.63 %ان مشاريعهم مقبولة .

التحليل السوسيولوجي

لاحظنا من خلال الجدول ان الدافع من انشاء المشروع هو الخبرة المهنية ،فمن خلال ما سبق كلما وجدنا مشروع استثماري ناجح كان انشاءه من وراء خبرة وكفاءة مهنية بينما في الاغلب تفشل المشاريع الاستثمارية اذا كان المستثمر يريد التخلص من البطالة او يريد ربحية المشروع لأنه غير متمكن وليس له معرفة بالمشروع الذي انشأه ، ولكن في الاساس تبقى الكفاءة والخبرة المهنية الدافع الاكبر لإنشاء و نجاح اي مشروع استثماري.

كاف تربيع	درجة الحرية	sig	المستوى المعنوي
0.725a	4	0.67	0.06

تحليل نتائج كارل بيرسون للفرضية الاولى

نلاحظ من خلال الجدول رقم 06

اعلاه بان قيمة اختبار كارل بيرسون عن مدى الاستقلالية بين المتغيرين المستقل والتابع وهما الدافع لإنشاء المشروع وعلاقته بالمتغير التابع نجاح المشروع ،ام قيمة كاف تربيع المحسوبة هي 0.725a بدرجة حرية للجدول بقيمة 0.4 عند مستوى معنوي ستة بالمائة وهي 0.06 ، وجدنا ان قيمة الاحتمال بدون نفي الفرضية والتي تكون عكس الاتجاه ، حيث كانت قيمة الاحتمال هي 0.67 اي 67 % وهي اكبر من نسبة المعنوية 0.06 اي 6 % ، وبالتالي نقول بان الفرضية الاولى غير منفية ومحققة نسبيا وان الخبرة المهنية تأثر في نجاح المشاريع الاستثمارية.

-نستنتج ان كلما كان الدافع من انشاء المشروع الكفاءة و الخبرة المهنية كانت نسبة نجاحه كبيرة .

الجدول رقم 7: توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والنظرة المستقبلية للمشروع.

النظرة المستقبلية للمشروع	تاريخ بداية النشاط						المجموع	
	اقل من 3 سنوات		بين 3-5 سنوات		اكثر من 5 سنوات			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توسيعه	13	41.9	5	71.4	1	14.3	19	42.2
أغلاقه	16	51.6	2	28.6	6	85.7	24	53.3
تغيير مجال المشروع	2	6.5	-	-	-	-	2	4.4
المجموع	31	100	7	100	7	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم7 :المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والنظرة المستقبلية للمشروع الاستثماري وجدنا ان اكبر نسبة تريد اغلاق المشروع الاستثماري وهي في بداية النشاط اكثر من 5سنوات ب 85.7 %وفي المقابل اقل نسبة قدرت ب14.3%تريد توسيعه وهي في فترة اكثر من 5 سنوات من بدايته

التحليل السوسيولوجي :

من خلال ما سبق نلاحظ ان المدة الزمنية الاولى اي اقل من 3 سنوات يتوجه بعض المستثمرين الى توسيع المشروع واغلبهم يغيرون مجال المشروع ويغلقونه ،اما الفترة التي يكون فيها المشروع اكثر من 5 سنوات وجدنا من يريد توسيع ومن يريد الاغلاق.

–وهذا يفسر ان للفترة الزمنية من بداية اي مشروع استثماري تأثر عليه خاصة في السنوات الاولى فاغلب المستثمرين ارادوا تغيير مجال المشروع الاستثماري .

الجدول رقم 8: توزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع والنظرة المستقبلية له.

النظرة المستقبلية للمشروع	الدافع لإنشاء المشروع						المجموع	
	خبرة مهنية		التخلص من البطالة		ربحية المشروع			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
توسيعه	12	44.4	4	36.4	3	42.9	19	42.2
اغلاقه	14	51.9	6	54.5	4	57.1	24	53.3
تغيير مجال المشروع	1	3.7	1	9.1	–	–	2	4.4
المجموع	27	100	11	100	7	100	45	100

التحليل الإحصائي :

من خلال الجدول رقم 8: المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والنظرة المستقبلية للمشروع وجدنا اكبر نسبة تريد اغلاق الاستثماري دافعهم ربحية المشروع ب 57.1 %وفي المقابل 51.9% اقل نسبة تريد الاغلاق وهم ذوي خبرة.

التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ من خلال الجدول ان المستثمرين الذين يريدون توسيع المشروع ذوي خبرة مهنية وكذلك منهم يريدون التخلص من البطالة ،والذين يريدون اغلاق المشروع منهم اصحاب خبرة وكفاءة مهنية ولكن لم تساعدهم الظروف في انجاح المشروع وآخرون يريدون التخلص من البطالة ودافعهم ربحية المشروع .

وهذا يفسر ان الخبرة المهنية تأثر في النظرة المستقبلية للمشروع الاستثماري فهي اكبر دافع لإنشائه ولها الفضل في نجاحه .

الجدول رقم 9: توزيع المبحوثين حسب ركيزة المشروع وطريقة اختياره.

طريقة اختيار المشروع	هل مشروعك يتركز						المجموع	
	اختصاصك		معرفة سابقة		عملك السابق			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
اختيارك	21	84	15	83.3	2	100	38	84.4
عن طريق الاستشارة	4	16	3	16.7	-	-	7	15.6
الموضوع	25	100	18	100	8	100	45	100

التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول رقم 9: المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب ركيزة المشروع وطريقة اختياره وجدنا اكبر نسبة يتركز مشروعها على العمل السابق وهو من اختيارهم بنسبة 100 %وفي المقابل 16% يتركز مشروعهم على الاختصاص والاختيار له عن طريق الاستشارة .

التحليل السوسيولوجي :

- نستنتج من خلال الجدول عندما يكون المشروع من نفس مجال اختصاص يكون اختياره شخصي ،وكذلك المعرفة السابقة عن المشروع تجعل المستثمر يختار مشروعه بنفسه لأنه على دراية به ، اما العمل السابق فهو اكبر موجه للمستثمر في اختياره لمشروعه الخاص .

وهذا ما يفسر ان للعمل السابق دور في اختيار المشروع الاستثماري وهذا يعني ان الخبرة والكفاءة المهنية المتحصل عليها من العمل تأثر في نجاحه.

الجدول رقم 10 : توزيع المبحوثين حسب الدافع لإنشاء المشروع ووجوده في المنطقة.

وجود المشروع في المنطقة	الدافع لا نشاء المشروع						المجموع	
	خبرة مهنية		التخلص من البطالة		ربحية المشروع			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
بكثرة	16	59.3	5	45.5	4	57.1	25	55.6
لا يوجد	8	29.6	2	18.2	1	14.3	11	24.4
نوعا ما	3	11.1	4	36.4	2	28.6	7	20
المجموع	27	100	11	100	7	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 10: المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب الدافع لإنشاء المشروع ووجوده في المنطقة وجدنا ان اكبر نسبة عند الذين دافعهم خبرة مهنية ومشروعهم موجود في المنطقة بكثرة بنسبة 59.3% وفي المقابل نسبة 11.1 %ومشروعهم موجود في المنطقة نوعا ما .

التحليل السوسيولوجي :

ننطلق في تحليلينا هذا الجدول من فكرة تواجد المشروع او انعدامه دور في التأثير على اتخاذ القرار والدافع من انشاء مشروع خاص للمستثمر ، فكلما اكتسب المستثمر خبرة مهنية وكفاءة من وجود المشروع بكثرة كلما سعى للاستقلالية بمشروعه الخاص ،وكذلك التخلص من البطالة ونظرة المستثمر لمشروع غير موجود بكثرة في المنطقة تجعل له حافزا في العمل وانشاء مؤسسته ،ولا يمكننا الغاء ربحية المشروع حتى مع تواجد المشروع بكثرة .

وهذا ما يفسر ان لوجود المشروع الاستثماري في المنطقة بكثرة والاحتكاك به تأثير وجعل المستثمر يكتسب خبرة مهنية تجعله ينشأ مشروعه الخاص .

الجدول رقم : 11 توزيع المبحوثين حسب الجنس ومعهد الحصول على الشهادة

معهد الحصول على الشهادة	الجنس				المجموع	
	ذكر		انثى			
	ك	%	ك	%	ك	%
التكوين المهني	20	66.7	12	80	32	71.1
معهد التكوين	–	–	2	13.3	2	4.4
الجامعة	10	33.3	1	6.7	11	24.4
المجموع	30	100	15	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 11: المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب الجنس ومعهد الحصول على الشهادة وجدنا اكبر نسبة من الذكور متحصلة على الشهادة من التكوين المهني قدرت ب66.7% اي 20 ذكر وفي المقابل 33.3% اي 10 ذكور حصولهم على الشهادة من الجامعة ، اما بالنسبة للإناث فنسبة% 80 متحصلات على الشهادة من التكوين المهني اي 12 انثى وفي المقابل انثى واحد متحصلة على الشهادة من الجامعة بنسبة 6.7 %.

التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ ان اغلب الشهادات متحصل عليها من التكوين المهني وهم ذكور بينما ينعدم اتجاه الذكور لمعهد التكوين وكذلك بالنسبة للإناث فاغلب شهادتهن متحصلن عليها من التكوين المهني ، اما بالنسبة لشهادة الجامعة فاغلب المستثمرين ذكور جامعيين والقليل من الاناث ، ان الاناث يتجهن بكثرة للتكوين المهني ومعهد التكوين.

اي ان اكثر مستثمرين الوكالة ذوي شهادة التكوين المهني .

الجدول رقم 12: توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي ومعهد الحصول على الشهادة.

معهد الحصول على الشهادة	المستوى التعليمي										المجموع	
	امي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
التكوين المهني	4	100	4	100	7	100	15	93.7	2	14.3	32	71.1
معهد التكوين	–	–	–	–	–	–	1	6.3	1	7.1	2	4.4
الجامعة	–	–	–	–	–	–	–	–	11	78.6	11	24.4
المجموع	4	100	4	100	7	100	16	100	14	100	45	100

التحليل الاحصائي

من خلال الجدول رقم 12: المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي ومعهد الحصول على الشهادة وجدنا ان اكبر نسبة قدرت ب 100%من مستوى ابتدائي ومتوسط واميين متحصلين على الشهادة من معهد التكوين وفي المقابل 14.3% جامعيين متحصلين على الشهادة من التكوين المهني .

التحليل السوسيولوجي:

- من خلال الجدول نلاحظ ان التكوين المهني يستقبل جميع المستويات التعليمية حتى الاميين المتحصلين على الكفاءة والخبرة المهنية يوفر لهم الحصول على الشهادة من اجراء امتحان شفهي او تربص لأيام، بينما معهد التكوين يستقبل المستوى الثانوي والجامعي ،اما الجامعة لها مستوى تعليمي واحد وهم المتحصلين على شهادة الباكالوريا.
- ان للمستوى التعليمي دور وتحكم في معهد الحصول على الشهادة لان كل معهد يشترط مستوى تعليمي محدد .

نتائج الفرضية الاولى :

من خلال المعطيات المتحصل عليها من الجداول توصلنا الى النتائج التالية :

- ان للكفاءة والخبرة المهنية دور كبير في نجاح المشروع الاستثماري وتكون هناك نظرة مستقبلية في التوسيع وزيادة عدد العمال .
- الفترة الزمنية من بداية المشروع لها تأثير في نجاحه والسعي الى توسيعه .
- عندما يكون المشروع الاستثماري يتركز على نفس اختصاص الشهادة و يكون من الاختيار الشخصي للمستثمر يكون ناجحا.

ثانيا : تحليل البيانات الخاصة بالفرضية الثانية :الرقابة والمتابعة الورية للوكالة .

الجدول رقم 13 :توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والجنس

هل بعتبر مشروعك	الجنس				المجموع	
	ذكر		انثى			
	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	10	33.3	9	60	19	42.2
مقبول	1	3.3	1	6.7	2	4.4
فاشل	19	63.3	5	33.3	24	53.3
المجموع	30	100	15	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 13: المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب نجاح المشروع والجنس وجدنا ان اكبر نسبة للذكور الفاشلة في نجاح المشروع مقدرة ب63.3 %وفي المقابل 3.3% نجاحهم مقبول بينما الاناث ف 60 %منهن ناجحات في مشارعهم وفي المقابل6.7% مشارعهم مقبولة.

التحليل السوسيولوجي :

نلاحظ من خلال الجدول ان المشاريع الناجحة معظم مستثمريها اناث ،والمشاريع المقبولة متقاربة بين الاناث والذكور ، اما المشاريع الفاشلة يترأسها الذكور بأكبر نسبة من الاناث.

وهذا يفسر ان الاناث اكثر نجاح في المشاريع الاستثمارية وان لكلا الجنسين دور ومساهمة في انجاح المشاريع الاستثمارية .

الجدول رقم 14: توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمستوى التعليمي

هل يعتبر مشروعك	المستوى التعليمي										المجموع	
	امي		ابتدائي		متوسط		ثانوي		جامعي			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	3	75	1	25	3	42.9	6	37.5	6	42.9	19	42.2
مقبول	–	–	–	–	–	–	1	6.3	1	7.1	2	4.4
فاشل	1	25	3	75	4	57.1	9	56.2	7	50	24	53.3
المجموع	4	100	4	100	7	100	16	100	14	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 14: المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمستوى التعليمي نجد ان اكبر نسبة عند المشاريع الفاشلة في المستوى الابتدائي ب 75% واقل نسبة فشل 25% عند الاميين وفي المقابل اكبر نسبة عند المشاريع الناجحة 75% عند الاميين واقل نسبة 25 %عند المستوى الابتدائي .

التحليل السوسيولوجي :

لقد توصلنا من خلال الجدول المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمستوى التعليمي ان اكبر نسبة للمشاريع الناجحة عند الاميين وذلك لكسبهم للكفاءة والخبرة والمستوى الجامعي لامتلاكهم كيفية التسيير ،والمشاريع المقبولة كذلك متساوية بين المستويين الثانوي والجامعي وتنعدم في المستويات الاخرى ،اما بالنسبة للمشاريع الفاشلة فنجد كل المستويات واكبرهم المستوى الابتدائي .

وهذا يبين مدى تأثير المستوى التعليمي على نجاح المشاريع الاستثمارية.

الجدول رقم 15: توزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمنطقة السكانية

هل يعتبر مشروعك	المنطقة السكانية				المجموع	
	حضري		ريفي			
	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	15	40.5	4	50	19	42.2
مقبول	2	5.4	-	-	2	4.4
فاشل	20	54.1	4	50	24	53.3
المجموع	37	100	8	100	45	100

التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول رقم 15 المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب نجاح المشروع والمنطقة السكانية وجدنا ان اكبر نسبة عند المشاريع الفاشلة % 54.1 في المناطق الحضرية واقل نسبة 50 %في الريف وفي المقابل اكبر نسبة للمشاريع الناجحة بنسبة 50% في المناطق الريفية و اقل نسبة في الحضر ب 40.5% .

التحليل السوسيولوجي:

- وجدنا من خلال الجدول نجد ان المشاريع الناجحة تتركز في المناطق الريفية بنسبة كبيرة على المناطق الحضرية كما نجد ان المشاريع المقبولة معظمها في المناطق الحضرية ، اما في المناطق الريفية فتنجح بعض المشاريع التي تحتاجها هذه المنطقة السكانية.
- وهذا ما يفسر ان للمنطقة السكانية اثر في نجاح المشاريع الاستثمارية .

الجدول رقم 16: توزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والمتابعة الدورية للوكالة .

المتابعة الدورية للوكالة	تاريخ بداية النشاط						المجموع	
	اقل من 3 سنوات		بين3-5 سنوات		اكثر من 5 سنوات			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
نعم	22	71	2	28.6	1	14.3	25	55.6
لا	9	29	5	71.4	6	85.7	20	44.4
المجموع	31	100	7	100	7	100	45	100

التحليل الاحصائي:

من خلال الجدول رقم 16:المتعلق بتوزيع المبحوثين حسب تاريخ بداية النشاط والمتابعة الدورية للوكالة وجدنا اكبر نسبة للمتابعة الدورية للوكالة في فترة اقل من 3 سنوات بنسبة 71%وفي المقابل نسبة 14.3% في فترة اكثر من 5 سنوات .

التحليل السوسيولوجي :

توصلنا من خلال نتائج الجدول الى ان في بداية النشاط اي في السنوات 3 الاولى تكون هناك متابعة دورية دائمة من الوكالة لمعظم المشاريع ولا تقوم بمتابعة بعض المشاريع ،اما في فترة 3-5سنوات واكثر يقل دور الوكالة و قيامها بالمتابعة والرقابة الدورية.

- وهذا ما يفسر ان للفترة الزمنية لبداية المشروع تأثر على المتابعة الدورية للوكالة.

الجدول رقم17 : المبحوثين حسب السن والنظرة المستقبلية للمشروع

النظرة المستقبلية	السن				المجموع	
	30-19		40-31			
	ك	%	ك	%	ك	%
توسيعه	6	37.5	13	44.8	19	42.2
إغلاقه	10	62.5	14	48.3	24	53.3
تغيير مجال المشروع	-	-	2	6.9	2	4.4
المجموع	16	100	29	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم17: المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب السن والنظرة المستقبلية للمشروع وجدنا ان اكبر نسبة تريد اغلاق الشروع هي من سن 19-30 قدرت ب 62.5 %وفي المقابل اقل نسبة تريد تغيير مجال المشروع ب 6.9% من31-40.

التحليل السوسيولوجي :

وجدنا من خلال الجدول ان السن يلعب دورا مهما في النظرة المستقبلية للمشروع فقد راينا ان المستثمرين ما بين السن 31-40 تريد التوسيع اما المستثمرين الاصغر سنا 19-31 يريد الاغلاق .

وكذلك فئة 31-40 منهم من يريد تغيير مجال المشروع و فئة 19-31 لا تغير مجال المشروع .

- وهذا ما يفسر ان للسن تأثير على نظرة المستثمر لمشروعه .

الجدول رقم 18: :توزيع المبحوثين حسب المساعدات التي قدمتها الوكالة ونجاح المشروع.

هل يعتبر مشروعك	مساعدات الوكالة						المجموع	
	المرافقة والدعم والنصح		المساعدة على انشاء الانشطة		التكوين حسب برنامج cree			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	8	38.1	7	50	4	40	19	42.2
مقبول	1	4.8	1	7.1	-	-	2	4.4
فاشل	12	57.1	6	42.9	6	60	24	53.3
المجموع	21	100	14	100	10	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 18:المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب المساعدات التي قدمتها الوكالة ونجاح المشروع وجدنا ان اكبر نسبة 60% مشروعهم فاشل ومتحصلة على التكوين حسب برنامج cree و اقل نسبة 7.1 % مشروعهم مقبول وهم متحصلين على المساعدة لإنشاء الانشطة .

التحليل السوسيولوجي:

- وجدنا من خلال الجدول ان المساعدات التي تمحنها الوكالة للمستثمرين ليس لها اي فائدة ،فاكبر نسبة للمشاريع الفاشلة منحتها الوكالة برنامج تكوين ،والمشاريع المقبولة منحتها الوكالة المساعدة على انشاء الانشطة ، اما المشاريع الناجحة فمنحتها الوكالة المرافقة والدعم والنصح.
- وهذا ما يفسر ان المساعدات التي تقدمها الوكالة لا تأثر في نجاح المشروع او فشله.

الجدول رقم 19: توزيع المبحوثين حسب القيمة المقدمة من الوكالة ونجاح المشروع

هل يعتبر مشروعك	هل القيمة المقدمة من الوكالة						المجموع	
	كافية		كبيرة		قليلة			
	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	16	59.3	3	75	-	-	19	42.2
مقبول	2	7.4	-	-	-	-	2	4.4
فاشل	9	33.3	1	25	14	100	24	53.3
المجموع	27	100	4	100	14	100	45	100

التحليل الاحصائي

من خلال الجدول رقم 19: المتعلق بالقيمة المقدمة من الوكالة ونجاح المشروع نجد ان اكبر نسبة هي قيمة القرض المقدمة من الوكالة قليلة بنسبة % 100وذات مشروع فاشل وفي المقابل 33.3 %قيمة كافية وذات مشروع فاشل ، اما المشاريع الناجحة فالقيمة كبيرة بالنسبة لهم .

التحليل السوسيولوجي :

توصلنا من خلال الجدول ان لقيمة القرض المقدمة من طرف الوكالة دور في نجاح المشاريع فالقيمة المقدمة من الوكالة كبيرة تساهم في انجاح المشروع والقيمة الكافية تجعل من المشروع مشروعا مقبولا بينما القيمة القليلة تجعل من المشروع مشروعا فاشلا بامتياز.

وهذا يفسر ان للقيمة المقدمة من طرف الوكالة تأثير في نجاح المشاريع الاستثمارية .

الجدول رقم 20: توزيع المبحوثين حسب المتابعة الدورية للوكالة ونجاح المشروع

هل يعتبر مشروعك	المتابعة الدورية للوكالة				المجموع	
	نعم		لا			
	ك	%	ك	%	ك	%
ناجح	10	40	9	45	19	42.2
مقبول	2	8	–	–	2	4.4
فاشل	13	52	11	55	24	53.3
المجموع	25	100	20	100	45	100

التحليل الاحصائي :

من خلال الجدول رقم 20: المتعلق بتوزيع افراد العينة حسب المتابعة الدورية ونجاح المشروع وجدنا 55 % مشاريع فاشلة ولا تقوم الوكالة بمتابعتها وفي المقابل 40% مشاريع ناجحة وتقوم الوكالة بمراقبتها .

التحليل السوسيولوجي :

توصلنا من خلال نتائج الجدول الى ان للمراقبة والمتابعة الدورية للوكالة تأثير في نجاح المشاريع الاستثمارية ، ان المشاريع الناجحة تقوم لها الوكالة بمتابعة دورية ،وكذلك المشاريع المقبولة ، اما المشاريع الفاشلة فلا تقوم لها الوكالة بمتابعة دورية .

وهذا ما يفسر ما مدى اهمية المتابعة الدورية للمشاريع .

كاف تربيع	درجة الحرية	sig	المستوى المعنوي
0.685a	2	0.29	0.05

تحليل نتائج كارل بيرسون للفرضية الثانية

نلاحظ من خلال الجدول رقم 20

ان قيمة كارل بيرسون عن مدى الاستقلالية بين المتغيرين المستقل والتابع وهما الرقابة والمتابعة الدورية للوكالة بالمتغير التابع نجاح المشروع وان قيمة كاف تربيع المحسوبة هي 0.685a بدرجة حرية 0.2 عند مستوى معنوية خمسة بالمائة وهي 0.05 ، وجدنا ان قيمة الاحتمال بدون نفي الفرضية والتي تكون عكس

الاتجاه ، حيث كانت قيمة الاحتمال هي 0.29 اي 29 % وهي اكبر من نسبة المعنوية 0.05 اي 5% ، وبالتالي نتائج فرضيتنا التي تقول ان الكفاءة المهنية والخبرة لهما دور في نجاح المشاريع الاستثمارية قد تحققت نسبيا .

والتي توصلت الى ان متابعة الشباب المستثمر بصفة دائمة للممارسة والتحلي بأبعاد المسؤولية الاجتماعية يساهم في انجاح المشاريع الاستثمارية.

نتائج الفرضية الثانية :

من خلال النتائج المتحصل عليها من الجداول توصلنا الى النتائج التالية :

- ان الاناث اكثر نجاح في المشاريع الاستثمارية وان لكلا الجنسين دور ومساهمة في انجاح المشاريع الاستثمارية.
- للمنطقة السكانية تأثير على نجاح المشاريع الاستثمارية.
- تبين مدى اهمية وتأثير المراقبة والمتابعة الدورية للوكالة في نجاح المشاريع الاستثمارية.

الاستنتاج العام :

من خلال النتائج المتحصل عليها من الدراسة الميدانية تستنتج ان للكفاءة المهنية والخبرة علاقة بنجاح المشاريع الاستثمارية ،كذلك عندما يكون المشروع الاستثماري يتركز على نفس اختصاص الشهادة و يكون من الاختيار الشخصي للمستثمر يكون ناجحا.

حيث تبين ضرورة تضمين محور يتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في برامج التكوين و مراقبة ومتابعة الشباب المستثمر بصفة دائمة للممارسة والتحلي بأبعاد المسؤولية الاجتماعية.

إن التغيرات التي انطلقت منها الدراسة(الكفاءة المهنية والمتابعة الدورية من طرف الوكالة)أثرت بصورة جلية في عملية نجاح المشاريع غير أنه في الوقت نفسه تأثرت بمجموعة من التغيرات السوسيولوجية انطلاقا من مفهوم العلاقات الاجتماعية ،إلى ذلك التحول الديمغرافي الذي عرفه المجتمع الجزائري نتيجة عوامل عديدة تجسدت في ذلك التضامن والتماسك الاجتماعي ، كما كان للتطور التكنولوجي دورا البارز في هذا التأثير.

الخاتمة

لقد عايشنا قرب واقع المشاريع الاستثمارية للشباب فوجدنا هذا الأخير قد حقق اندماجه الاقتصادي والاجتماعي، وأصبح يساهم بصورة فعلية في عملية التنمية و هنا نشير أن هذه المشاريع الاستثمارية قلص ت من حدة البطالة ،كما أن هذه المشاريع جعلت الشباب يتحملون مسئولية التسيير والإشراف على النشاط الاستثماري.

لخصنا من هذه الدراسة إلى أنه رغم الجهود الكبيرة المبذولة إلا أن النتائج المحصل عليها تبقى نتائج غير مرضية على مستوى ولاية الاغواط فبالرغم من أن نشاط الوكالة يغطي كافة النشاطات ويفترض أنه يوفر كافة المستلزمات لإنشاء المؤسسات , الا ان هذه الجهود جاءت بالفشل وهذا بسبب عدم وجود المشاريع الاستثمارية على أرض الواقع مما أدى بها الى عدم تسديد القروض التي عليها للبنك وسبب راجع الى عدم تواجد هذه المشاريع أو بالأحرى فشل هذه المشاريع الاستثمارية هو عدم كفاءة المستفيدين منها و هذا لعدم وجود أي أفكار لمعايير تسيير مشروع.

قائمة المراجع

أولا: مراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أحمد الأخضر، التشغيل في الجزائر،(سلسلة دراسات التشغيل)، منظمة العمل الدولية، العدد 10 ، القاهرة، يناير،1993 .
2. أحمد الأشقر :السياسات النهوض بالتشغيل في البلدان العربية، مكتب العمل العربي، القاهرة،1993.
3. أحمد حويتي واخرون ، علاقة البطالة والانحراف في الوطن العربي ، أكاديمية نايف للعلوم الامنية ، الرياض ، 1998
4. أحمد هني: المديونية، المؤسسة الوطنية المطبعية الجزائر1992 .
5. أحمد هني، اقتصاد الجزائر المستقلة، ديوان المطبوعات الجامعية،1991
6. ادريس خضير، التفكير الاجتماعي الخلدوني وعلاقته ببعض النظريات الاجتماعية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،ط2. 1992.
7. حردان حيدر الطاهر، مبادئ الاستثمار، دار المستقبل للنشر، عمان،1997.
8. حسن السعافي، تصميم البحوث الاجتماعية نسق منهجي جديد، دار النهضة، بيروت، 1982.
9. زياد عثمان، دور الشباب في عملية التغير الاجتماعي، مركز المعلومات الفلسطيني، 1999.
10. سليمان باروكن، المدينة وانعكاساتها على التشغيل والتنمية في البلدان العربية، المعهد العربي للثقافة العمالية وبحوث العمل في الجزائر، م ع ع ، نوفمبر 1998.
11. عبد العزيز وطيان، الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضرة، ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
12. عبد المطلب عبد الحميد، السياسيات الاقتصادية تحليل جزئي وكلي، مكتبة زهراء الشرق 1997 .

13. فضيل دليو، أسس البحث وتقنياته، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2002 .

14. فهمي هيكل عبد العزيز، اساليب تقييم الاستثمارات، الدار الجامعية، بيروت،1985.

15. مجبر مسعود، دليل المصطلحات التنموية، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ط1، 2001.

16. محمد حامد دويدار، في اقتصاديات التخطيط الاشتراكي، المكتب المصري للطباعة والنشر الإسكندرية، 1967.

17. محمد صغير بعلي: تنظيم القطاع العام في الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

18. محمد متولي غنيمة، التربية والعمل حتمية وتطوير سوق العال العربية، دار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1996.

19. مركز الدراسات والوثائق الاقتصادية والقانونية والاجتماعية، تقرير خاص ببطالة الشباب، القاهرة، 2005.

20. الهادي الخالدي: المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، مع الإشارة إلى علاقته بالجزائر، دار هومة، الجزائر،1996.

21. ريمون بودون، بوريكو، المعجم النقدي لعلم الاجتماع، سليم حداد، بيروت، 1986.

مذكرات ورسائل:

22. حجال مسعود، خريجو الجامعة بين البطالة والبحث عن التوظيف، (رسالة ماجستير،2000-2001)

23. د. بوزار صفية، فعالية وانعكاسات سياسات التشغيل على البطالة والفقر في الجزائر خلال الفترة 1990-2014 المركز الجامعي تيبازة الجزائر.

مجلات:

24. خليفة يوسفي، الفراغ ...ازمة، (مجلة الشباب)، المجلس الاعلى للشباب، عدد 2، جوان 1999.

25. سفير ناجي، محاولات في التحليل الاجتماعي، (المجلة الجزائرية صناعة وتنمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1989.

26. ع. قوادري، ادماج الشباب في الحياة العملية (المجلة الجزائرية للعمل في الجزائر)، المعهد الوطني للعمل، العدد19،1987.

27. عبد الرحيم العطري، سوسيولوجيا الشباب من الانتفاضة الا سؤال العلائق (الحوار المتمدن)، العدد 1236، 2005.

28. م. ميطاوي، مذكرة تطور الشغل من خلال محيطات مصالح الشغل، (المجلة الجزائرية للعمل والتشغيل في الجزائر)، واقع وآفاق، المعهد الوطني للعمل، العدد 19،1987.

منشورات:

29. منشورات وكالة متابعة و ترقية الاستثمار(APSI)

30. الميثاق الوطني 76، نقلا عن محمد الاخضر بن حسين، دروس في الاقتصاد، المعهد العربي للثقافة العالمية، وبحوث العمل في الجزائر، دار الشريعة1991.

ملتقيات:

31. اتفاق الاستعداد الانتمائي لصندوق النقد الدولي سنة 1994 ، وكان سنة1995 .

32. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير تمهيدي حول الآثار الاقتصادية والاجتماعي لبرنامج التعديل الهيكلي للمجلس الوطني الاجتماعي، المشروع حول الفارق الاقتصادي والاجتماعي للسداسي لسنة 1999.

33. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، رأي حول مشروع المخطط الوطني لمكافحة البطالة، جويلية 1998.

34. وزارة الداخلية والجماعات المحلية، ملتقى حول تشغيل الشباب، ولاية الجزائر، مارس 1989.

35.عبد الحميد قومي ، حمزة عايب ،سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر ، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011 بجامعة المسيلة .

ثانيا: مراجع باللغة الفرنسية:

الكتب:

36. Boutefnouchte (M) : les travailleurs en Algérie ENAP / ENAL , Alger , 1984
37. Conceil national économique et social :forum international sur l'emploi des jeune comoroi international , acte de form, votunell alger , 11 ou 13 mars , 1996
38. Forier (M) Langlois (S (: Présentation , réseaux Structures et rationalité , in (le revue année sociologique). N° 1 , Vol 47 , PUF, Paris , 1997 ,
39. Granovetter (M) : Getting a job . A study of contrac and careers ; (Harvard university press) , 1974 in puglliese (E) . socio du chômage . L'harmattant, Paris , 1997.
40. Ighemat (A) :le marché de travail en Algérie , situation ,perspective, étude n°01, CERPEC , Alger , 1993,.
41. Jacque Le Mouel , Le chômage des jeunes : des <<vécus>> très différent , (sociologie du travail) , N°2 , 1981 .
42. la violence du chômage ,presse universitaire de stro-sourg ,France 2001,
43. Madeleine Gravitz, Méthodes des sciences sociales, 3ème ed, Paris, 1976.

44. Maurice Angers, Initiation pratique de la méthodologie des sciences humaines, Ed Casbah, Alger, 1997.
45. Schnapper (D) : L'entreprise du chomage ,2 edition gallinuuard,paris,1997

مواقع الأنترنيت:

46. http://msila-socio.yoo7.com/t10-topic
47. http://www.nourelilm.org/الوكالة-الوطنية-لدعم-تشغيل-الشباب
48. www.un.org/youth

الملاحق

المحور الاول: المعلومات الشخصية

1. الجنس : انثى ☐ ذكر ☐
2. السن : (19-30) ☐ (31-40) ☐
3. الحالة المدنية : اعزب (ة) ☐ متزوج (ة) ☐ مطلق (ة) ☐
   ارمل (ة) ☐
4. المستوى التعليمي: امي ☐ ابتدائي ☐ متوسط ☐
   ثانوي ☐ جامعي ☐
5. المنطقة السكانية : حضري ☐ ريفي ☐
6. الوظيفة :.....

المحور الثاني: الكفاءة المهنية والخبرة

7. ما هو تاريخ بداية نشاطكم ؟
   - اقل من 03سنوات ☐
   - بين 03-05 سنوات ☐
   - اكثر من 05سنوات ☐
8. ما هو الدافع الذي جعلك تنشأ مشروعك ؟

   خبرة مهنية ☐ التخلص من البطالة ☐ ربحية المشروع ☐

9. هل تلقيت تكوينا ؟ : نعم ☐ لا ☐
10. من اي معهد تحصلت على الشهادة ؟ التكوين المهني ☐ معهد التكوين ☐ الجامعة ☐
11. هل يتوافق التكوين مع مجال المشروع ؟ : يتوافق ☐ لا يتوافق ☐
12. كيف كانت وضعيتك المهنية قبل اختيارك للمشروع ؟: عامل ☐ بطال ☐

    اذا كنت عامل هل هو في نفس مجال المشروع .....

13. هل كان المشروع من:

من اختيارك ☐ عن طريق الاستشارة ☐

14. هل المشروع الذي اخترته موجود في المنطقة ؟:

بكثرة ☐ لا يوجد ☐ نوعا ما ☐

15. هل المشروع الذي اخترته يتركز على :

اختصاصك ☐ معرفة سابقة ☐ عملك السابق ☐

16. على اي اساس تم اختيار العمال في مشروعك ؟

على اساس الكفاءة المهنية ☐ على اساس صلة القرابة ☐ على اساس الشهادة ☐

المحور الثالث :الرقابة والمتابعة

17. بعد انطلاق المشروع هل تقوم الوكالة بمتابعة دورية لنشاطكم ؟ نعم ☐ لا ☐

اذا كانت الاجابة نعم ماهي طبيعة هذه المتابعة

الاطمئنان على وجود العتاد ☐ لإعلامكم بالجديد فيما يخص نشاطكم ☐

الحصول على الاحصائيات ☐ المساهمة في اقتراح حلول المشاكل ☐

18. ماهي المساعدات والامتيازات التي منحتها لك الوكالة ؟

-المرافقة والدعم والنصح ☐

-المساعدة على انشاء الانشطة ☐

-التكوين حسب برنامج CREE(كيفية انشاء مؤسستكم) ☐

19. ماهي المشاكل والمعوقات التي اثرت على مشروعك ؟

- عدم القدرة على متابعة التطور التكنولوجي ☐
- ارتفاع سعر الفائدة ☐
- صعوبة التسويق ☐
- منافسة المنتجات المستوردة ☐

20. هل قيمة التمويل المقدمة من الوكالة تكفي لبدء مشروع ؟

كافية ☐ كبيرة ☐ قليلة ☐

21. هل يعتبر مشروعك ؟

ناجح ☐ مقبول ☐ فاشل ☐

22. هل مشروعك قابل ؟ لزيادة العمال ☐ استقرار في نفس العدد ☐
انخفاض عدد العمال ☐

23. ماهي نظرتك المستقبلية لمشروعك ؟ توسيعه ☐ اغلاقه ☐ تغيير مجال المشروع ☐

جامعة عمار الثليجي

كلية العلوم الاجتماعية والانسانية

استبيان عن نجاح مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ، يسعدنا الأخ (ت) المحترم (ة) ، ان تشاركوا معنا في هذا الاستبيان ، الذي يندرج في اعداد مذكرة ماستر في الديموغرافيا تخصص تنمية وسكان ،تحت عنوان نجاح مشاريع الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب ،وهذا من خلال الاجابة على اسئلة الاستمارة المرفقة ، فمع العلم والتأكيد بان هذه المعلومات لن تستعمل الا لأغراض البحث العلمي وفي اطار هذه الدراسة.

نشكركم لتعاونكم تقبلوا مني فائق واسمى عبارات الاحترام والتقدير .

ملاحظة: يتم اختيار الخانة المناسبة بوضع علامة √.

الجنس * هل يعتبر مشروعك Tableau croisé

			الجنس		
			ذكر	انثى	Total
هل يعتبر مشروعك	ناجح	Effectif	10	9	19
		% dans الجنس	33,3%	60,0%	42,2%
	مقبول	Effectif	1	1	2
		% dans الجنس	3,3%	6,7%	4,4%
	فاشل	Effectif	19	5	24
		% dans الجنس	63,3%	33,3%	53,3%
	Total	Effectif	30	15	45
		% dans الجنس	100,0%	100,0%	100,0%

مشروعك يعتبر هل * مشروعك تنشا جعلك الذي الدافع ماهو Tableau croisé

			مشروعك يعتبر هل			
			ناجح	مقبول	فاشل	Total
مشروعك تنشا جعلك الذي الدافع ماهو	مهنية حبرة	Effectif	13	1	13	27
		% dans تنشا جعلك الذي الدافع ماهو مشروعك	48,1%	3,7%	48,1%	100,0%
	البطالة من التخلص	Effectif	3	1	7	11
		% dans تنشا جعلك الذي الدافع ماهو مشروعك	27,3%	9,1%	63,6%	100,0%
	المشروع ربحية	Effectif	3	0	4	7
		% dans تنشا جعلك الذي الدافع ماهو مشروعك	42,9%	0,0%	57,1%	100,0%
	Total	Effectif	19	2	24	45
		% dans تنشا جعلك الذي الدافع ماهو مشروعك	42,2%	4,4%	53,3%	100,0%

Tableau croisé لمشروعك المستقبلية نظرتك ماهي * نشاطكم بداية تاريخ

			لمشروعك المستقبلية نظرتك ماهي			
			توسيعه	اغلاقه	المشروع مجال تغيير	Total
نشاطكم بداية تاريخ	سنوات 3من اقل	Effectif	13	16	2	31
		نشاطكم بداية تاريخ dans %	41,9%	51,6%	6,5%	100,0%
	سنوات5- 3 بين	Effectif	5	2	0	7
		نشاطكم بداية تاريخ dans %	71,4%	28,6%	0,0%	100,0%
	سنوات 5من اكثر	Effectif	1	6	0	7
		نشاطكم بداية تاريخ dans %	14,3%	85,7%	0,0%	100,0%
	Total	Effectif	19	24	2	45
		نشاطكم بداية تاريخ dans %	42,2%	53,3%	4,4%	100,0%

Tableau croisé لمشروعك المستقبلية نظرتك ماهي * مشروعك تنشا جعلك الذي الدافع ماهو

			لمشروعك المستقبلية نظرتك ماهي			
			توسيعه	اغلاقه	المشروع مجال تغيير	Total
مشروعك تنشا جعلك الذي الدافع ماهو	مهنية حبرة	Effectif	12	14	1	27
		تنشا جعلك الذي الدافع ماهو dans % مشروعك	44,4%	51,9%	3,7%	100,0%
	البطالة من التخلص	Effectif	4	6	1	11
		تنشا جعلك الذي الدافع ماهو dans % مشروعك	36,4%	54,5%	9,1%	100,0%
	المشروع ربحية	Effectif	3	4	0	7
		تنشا جعلك الذي الدافع ماهو dans % مشروعك	42,9%	57,1%	0,0%	100,0%
	Total	Effectif	19	24	2	45
		تنشا جعلك الذي الدافع ماهو dans % مشروعك	42,2%	53,3%	4,4%	100,0%

من المشروع هل * على يتركز المشروع هل Tableau croisé

	من المشروع هل				
Total	الاستشارة طريق عن	اختيارك من			
25	4	21	Effectif	اختصاصك	على يتركز المشروع هل
100,0%	16,0%	84,0%	% dans على يتركز المشروع هل		
18	3	15	Effectif	سابقة معرفة	
100,0%	16,7%	83,3%	% dans على يتركز المشروع هل		
2	0	2	Effectif	السابق عملك	
100,0%	0,0%	100,0%	% dans على يتركز المشروع هل		
45	7	38	Effectif	Total	
100,0%	15,6%	84,4%	% dans على يتركز المشروع هل		

الشهادة على تحصلت معهد اي من * التعلمي المستوى Tableau croisé

	الشهادة على تحصلت معهد اي من					
Total	الجامعة	التكوين معهد	المهني التكوين			
4	0	0	4	Effectif	امي	التعلمي المستوى
100,0%	0,0%	0,0%	100,0%	% dans التعلمي المستوى		
4	0	0	4	Effectif	ابتدائي	
100,0%	0,0%	0,0%	100,0%	% dans التعلمي المستوى		
7	0	0	7	Effectif	متوسط	
100,0%	0,0%	0,0%	100,0%	% dans التعلمي المستوى		
16	0	1	15	Effectif	ثانوي	
100,0%	0,0%	6,3%	93,8%	% dans التعلمي المستوى		
14	11	1	2	Effectif	جامعي	
100,0%	78,6%	7,1%	14,3%	% dans التعلمي المستوى		
45	11	2	32	Effectif	Total	
100,0%	24,4%	4,4%	71,1%	% dans التعلمي المستوى		

مشروعك يعتبر هل * التعلمي المستوى Tableau croisé

			مشروعك يعتبر هل			Total
			ناجح	مقبول	فاشل	
التعلمي المستوى	امي	Effectif	3	0	1	4
		% dans التعلمي المستوى	75,0%	0,0%	25,0%	100,0%
	ابتدائي	Effectif	1	0	3	4
		% dans التعلمي المستوى	25,0%	0,0%	75,0%	100,0%
	متوسط	Effectif	3	0	4	7
		% dans التعلمي المستوى	42,9%	0,0%	57,1%	100,0%
	ثانوي	Effectif	6	1	9	16
		% dans التعلمي المستوى	37,5%	6,3%	56,3%	100,0%
	جامعي	Effectif	6	1	7	14
		% dans التعلمي المستوى	42,9%	7,1%	50,0%	100,0%
	Total	Effectif	19	2	24	45
		% dans التعلمي المستوى	42,2%	4,4%	53,3%	100,0%

مشروعك يعتبر هل * السكانية المنطقة Tableau croisé

			مشروعك يعتبر هل			Total
			ناجح	مقبول	فاشل	
السكانية المنطقة	حضري	Effectif	15	2	20	37
		% dans السكانية المنطقة	40,5%	5,4%	54,1%	100,0%
	ريفي	Effectif	4	0	4	8
		% dans السكانية المنطقة	50,0%	0,0%	50,0%	100,0%
	Total	Effectif	19	2	24	45
		% dans السكانية المنطقة	42,2%	4,4%	53,3%	100,0%

دورية بمتابعة الوكالة تقوم هل * نشاطكم بداية تاريخ Tableau croisé

		دورية بمتابعة الوكالة تقوم هل			
		نعم	لا	Total	
نشاطكم بداية تاريخ	سنوات 3من اقل	Effectif	22	9	31
		% dans نشاطكم بداية تاريخ	71,0%	29,0%	100,0%
	سنوات5- 3 بين	Effectif	2	5	7
		% dans نشاطكم بداية تاريخ	28,6%	71,4%	100,0%
	سنوات 5من اكثر	Effectif	1	6	7
		% dans نشاطكم بداية تاريخ	14,3%	85,7%	100,0%
	Total	Effectif	25	20	45
		% dans نشاطكم بداية تاريخ	55,6%	44,4%	100,0%

لمشروعك المستقبلية نظرتك ماهي * السن Tableau croisé

			لمشروعك المستقبلية نظرتك ماهي			
			توسيعه	اغلاقه	المشروع مجال تغيير	Total
السن	19-30	Effectif	6	10	0	16
		% dans السن	37,5%	62,5%	0,0%	100,0%
	31-40	Effectif	13	14	2	29
		% dans السن	44,8%	48,3%	6,9%	100,0%
	Total	Effectif	19	24	2	45
		% dans السن	42,2%	53,3%	4,4%	100,0%

مشروعك يعتبر هل * الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما Tableau croisé

	مشروعك يعتبر هل					
Total	فاشل	مقبول	ناجح			
21	12	1	8	Effectif	والنصح والدعم المرافقة	التي والامتيازات المساعدات هي ما الوكالة منحتهالك
100,0%	57,1%	4,8%	38,1%	% dans والامتيازات المساعدات هي ما الوكالة منحتهالك التي		
14	6	1	7	Effectif	الانشطة انشاء على المساعدة	
100,0%	42,9%	7,1%	50,0%	% dans والامتيازات المساعدات هي ما الوكالة منحتهالك التي		
10	6	0	4	Effectif	creeبرنامج حسب التكوين	
100,0%	60,0%	0,0%	40,0%	% dans والامتيازات المساعدات هي ما الوكالة منحتهالك التي		
45	24	2	19	Effectif	Total	
100,0%	53,3%	4,4%	42,2%	% dans والامتيازات المساعدات هي ما الوكالة منحتهالك التي		

مشروعك يعتبر هل * دورية بمتابعة الوكالة تقوم هل Tableau croisé

	مشروعك يعتبر هل					
Total	فاشل	مقبول	ناجح			
25	13	2	10	Effectif	نعم	دورية بمتابعة الوكالة تقوم هل
100,0%	52,0%	8,0%	40,0%	% dans بمتابعة الوكالة تقوم هل دورية		
20	11	0	9	Effectif	لا	
100,0%	55,0%	0,0%	45,0%	% dans بمتابعة الوكالة تقوم هل دورية		
45	24	2	19	Effectif	Total	
100,0%	53,3%	4,4%	42,2%	% dans بمتابعة الوكالة تقوم هل دورية		

الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما * مشروعك يعتبر هل Tableau croisé

			الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما			
			والنصح والدعم المرافقة	انشاء على المساعدة الانشطة	حسب التكوين برنامجcree	Total
مشروعك يعتبر هل	ناجح	Effectif	8	7	4	19
		% dans الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما	38,1%	50,0%	40,0%	42,2%
	مقبول	Effectif	1	1	0	2
		% dans الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما	4,8%	7,1%	0,0%	4,4%
	فاشل	Effectif	12	6	6	24
		% dans الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما	57,1%	42,9%	60,0%	53,3%
	Total	Effectif	21	14	10	45
		% dans الوكالة منحتهالك التي والامتيازات المساعدات هي ما	100,0%	100,0%	100,0%	100,0%

الوكالة من المقدمة التمويل قيمة هل * مشروعك يعتبر هل Tableau croisé

Effectif

		الوكالة من المقدمة التمويل قيمة هل			
		كافية	كبيرة	قليلة	Total
مشروعك يعتبر هل	ناجح	16	3	0	19
	مقبول	2	0	0	2
	فاشل	9	1	14	24
	Total	27	4	14	45

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	30	66,7	66,7	66,7
	انثى	15	33,3	33,3	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

السن

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	19-30	16	35,6	35,6	35,6
	31-40	29	64,4	64,4	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

الاجتماعية الحالة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اعزب	12	26,7	26,7	26,7
	متزوج	21	46,7	46,7	73,3
	مطلق	12	26,7	26,7	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

السكانية المنطقة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	حضري	37	82,2	82,2	82,2
	ريفي	8	17,8	17,8	100,0
	Total	45	100,0	100,0	

نشاطكم بداية تاريخ

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 3من اقل	31	68,9	68,9	68,9
	سنوات5- 3 بين	7	15,6	15,6	84,4
	سنوات 5من اكثر	7	15,6	15,6	100,0
	Total	45	100,0	100,0	